

جمهورية العراق
وزارة التخطيط
الجهاز المركزي للإحصاء
قسم إحصاءات التنمية البشرية



المرأة والرجل في العراق إحصاءات تنموية 2012



حقوق التصميم و الطباعة محفوظة لدى مديرية المطبعة
الجهاز المركزي للإحصاء 2012
printing.press@mop.gov.iq

وزارة التخطيط
الجهاز المركزي للإحصاء
قسم إحصاءات التنمية البشرية

المرأة والرجل في العراق إحصاءات تنموية 2012

فهرست المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
2-1	المقدمة
5-3	المرأة في التشريعات الوطنية
6	1- الفصل الأول / السكان
7-6	التركيب السكاني
9-7	2.1 التوزيع الجغرافي للسكان
10-9	3.1 العمر المتوقع عند الولادة
11-10	4.1 الحالة الزوجية
13-12	5.1 الخصوبة
13	6.1 الإعاقة وعبء العناية بالأطفال
14	2- الفصل الثاني / التعليم
14	1.2 الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي
14	2.2 الالتحاق بالتعليم الجامعي
14	3.2 تكافؤ الجنسين في التعليم
16-15	4.2 الأمية
17	5.2 العمل في المدارس
18	3- الفصل الثالث / الصحة
18	1.3 صحة الأطفال
19	2.3 الصحة العامة
19	3.3 التدخين
20-19	4.3 الأمراض
20	5.3 الصحة الإنجابية والأمراض المرتبطة بالإنجاب
20	6.3 العقم
21	7.3 تنظيم الأسرة واتجاهات الإنجاب
22	4- الفصل الرابع / العمالة
22	1.4 العمالة
24-22	2.4 الناشطون اقتصادياً حسب القطاع
24	3.4 العمالة الناقصة
25	4.4 الغير الناشطين اقتصادياً
26	5.4 البطالة
27	5- الفصل الخامس / الحياة العامة الاقتصادية والسياسية
27	1.5 المشاركة السياسية
27	2.5 التمكين الاقتصادي
28-27	3.5 المساواة بين الجنسين
29	6- الفصل السادس / العنف
30-29	1.6 العنف ضد النساء
30	2.6 أهم مصادر العنف
31	3.6 أماكن العنف
32-31	4.6 أسباب العنف
32	5.6 تقييم الجهد الرسمي لمناهضة العنف ضد المرأة
34-33	6.6 ختان الإناث

فهرست الجداول

رقم الصفحة	العنوان
6	جدول رقم (1) السكان بالإلف ومعدل النمو السنوي الإجمالي للسكان من عام 1977 إلى 2011
7	جدول رقم (2) السكان ،ريف وحضر للعامين 2011-1997
8	جدول رقم (3) السكان حسب الفئات العمرية ريف وحضر لعام 2011
9	جدول رقم (4) العمر المتوقع عند الولادة خلال الفترة 2006-1990
10	جدول رقم (5) التوزيع النسبي للنساء بعمر (15-49) سنة حسب الحالة الزوجية لعام 2011
13	جدول رقم (6) معدل الخصوبة الكلي حسب مستوى التعليم خلال الفترة 2006-1998
15	جدول رقم (7) توزيع الأفراد بعمر 12 سنة فأكثر حسب التحصيل العلمي والفئة العمرية في العراق لعام 2011
16	جدول رقم (8) توزيع الأفراد بعمر 12 سنة فأكثر حسب التحصيل العلمي والمحافظات في العراق لعام 2011
17	جدول رقم (9) العاملات والعاملون في المدارس الابتدائية والثانوية حسب نوع الوظيفة
19	جدول رقم (10) انتشار السرطان لدى النساء حسب نوع السرطان خلال الفترة 2008-1998
20	جدول رقم (11) عدد الإصابات والوفيات المتصلة بمرض نقص المناعة خلال الفترة 2010-2007
23	جدول رقم (12) توزيع الأفراد العاملين بعمر 15 سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادي والجنس لعام 2011
23	جدول رقم (13) توزيع الأفراد العاملين باجر بعمر 15 سنة فأكثر حسب حالة العمل (محمي - غير محمي) والبيئة لعام 2011
24	جدول رقم (14) نسبة العاميين باجر بعمر 15 سنة فأكثر حسب امتيازات العمل ، الجنس ، البيئة لعام 2011
24	جدول رقم (15) توزيع الأفراد العاملين بعمالة ناقصة 15 سنة فأكثر حسب نوع العمالة الناقصة ، التحصيل العلمي ، الجنس ، البيئة لعام 2011
25	جدول رقم (16) مؤشرات على مستوى رب الأسرة حسب الجنس والبيئة لعام 2011
26	جدول رقم (17) معدل البطالة للأفراد البالغين حسب التحصيل العلمي ، المحافظتة والجنس لعام 2011
32	جدول رقم (18) نسبة النساء اللاتي أفدن بأنهن سمعن عن مناهضة العنف ضد المرأة حسب الجهة
33	جدول رقم (19) نسبة النساء بعمر (15-49) سنة اللاتي تعرضن للختان ، ونسبة النساء اللاتي يعتقدن أن تلك الظاهرة يجب ان تستمر او لا تستمر لعام 2011

فهرست الأشكال

رقم الصفحة	العنوان
6	شكل رقم (1) السكان في العراق 2011-1977
10	شكل رقم (2) العمر المتوقع عند الولادة للمرأة والرجل
11	شكل رقم (3) نسبة الزواج حسب الفئات العمرية للنساء
12	شكل رقم (4) معدلات الخصوبة الكلي خلال الفترة من 2011-1977
15	شكل رقم (5) نسبة الحاصلين على الشهادة الابتدائية بين المرأة والرجل حسب العمر
16	شكل رقم (6) نسبة الأمية بين المرأة والرجل حسب العمر
25	شكل رقم (7) النشطين وغير النشطين اقتصادياً للمرأة والرجل حسب البيئة
29	شكل رقم (8) منظور المرأة العراقية للعنف
30	شكل رقم (9) نسبة النساء بعمر (15-54) سنة حسب مصادر العنف ضد المرأة
31	شكل رقم (10) أماكن العنف ضد النساء
32	شكل رقم (11) الأسباب الرئيسية للعنف
34	شكل رقم (12) نسبة النساء بعمر (15-49) سنة اللاتي تعرضن للختان حسب الفئة العمرية
34	شكل رقم (13) نسبة النساء بعمر (15-49) سنة اللاتي تعرضن للختان حسب البيئة

مقدمة

تعد قضايا النوع الاجتماعي من القضايا البالغة الأهمية لتحقيق التنمية حيث غدا تحقيق المساواة بين الجنسين وإتاحة الفرص المتساوية والمتكافئة للمشاركة والتفاعل في كل المجالات وخاصة في مجالات التعليم والعمل من الأهداف الرئيسية للتنمية البشرية التي تبنتها العديد من بلدان العالم ومنها العراق .

ان مفاهيم المساواة والنوع الاجتماعي كانت ولا تزال من أكثر المفاهيم المثيرة للجدل والتي حظيت باهتمام واسع في الوطن العربي وتعزز هذا الاهتمام بالنوع الاجتماعي منذ عام 1992 عندما استخدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مفهوم الجندر كمنهج وهدف للسياسات الدولية والوطنية في تعزيز التنمية البشرية .

وخلال السنوات الماضية تولت المرأة في العراق أدوارا لم تتولاها من قبل في المجتمع ، ومع أزيد مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ازدادت إمكانيات حصولها على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الأساسية وعلى الرغم من الانجازات التي تحققت للنهوض بالمرأة في العراق إلا إن الفجوة بين الجنسين في مختلف مجالات الحياة لا تزال مستمرة.

يعد هذا التقرير وثيقة إحصائية هامة ومرجعا أساسيا في صناعة القرار على الصعيد الوطني ، وقياس الوضع العراقي على المستوى الدولي في مجال قضايا النوع الاجتماعي ،ضمن منظومات القياس الدولية مثل إعلان بيجين ، وإعلان الألفية الذي أكد على أهمية تمكين النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين بهدف الوصول الى تنمية مستدامة ومتوازنة وسد الفجوة بين المرأة والرجل ، وتوفير قاعدة البيانات والمؤشرات المتوفرة حول المرأة والرجل وتحديد احتياجات المرأة والرجل على حد سواء والمساعدة في عملية صنع السياسات وإعداد الخطط والبرامج ومراقبة التغيرات في هذا المضمار مما يخدم تعزيز مكانة المرأة ودورها في عملية التنمية.

مفهوم النوع الاجتماعي

يشير إلى العلاقات الاجتماعية بين الجنسين فالرجال والنساء يتبادلون الأدوار في النشاط الاجتماعي وبمستويات ونسب مختلفة بحسب طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يعيشون فيه، ويستفيدون من التنمية بنسب متفاوتة ، ويعيشون تجارب الفقر بأشكال مختلفة نتيجة لأدوارهم المختلفة والقيود الاجتماعية والاقتصادية المفروضة وبالتالي فإن المساواة بين الرجال والنساء شرطا أساسيا لتفعيل برامج ومشروعات التنمية وتعزيز فعاليتها لتحقيق الإنصاف والمساواة.

هدف النوع الاجتماعي

يهدف النوع الاجتماعي إلى التقليل من انعدام المساواة بين الجنسين في جميع مراحل التخطيط واتخاذ القرارات حول مختلف المشاريع والبرامج والسياسيات وعليه فإن النوع الاجتماعي يتخطى الجهود الرامية لمساعدة النساء لتحقيق المساواة في الفرص مع التركيز على دور النساء والرجال معا ، أي إن النوع يمثل هدف السياسات ومنهجاً لتحقيق المساواة بين الجنسين وقضايا النوع الاجتماعي هي للنساء والرجال وليست لحقوق النساء فقط .

تمهيد

لا تزال المرأة تعاني من آثار تقاليد وعادات موروثية تجعلها تعيش في حلقة القيود غير قادرة على كسرها وتجاوزها . فمن هذه التقاليد عدم السماح لها بإكمال تعليمها عند بعض المجتمعات أو الدخول إلى سوق العمل، وأن يترك لها اتخاذ القرارات بما يخص تنظيم شؤون حياتها في المستقبل . كما أن هناك بعض الممارسات والسلوكيات غير منصفة بحق المرأة يتبناها أفراد المجتمع من غير أن يعي خطورتها وما ستعكسه من ردة فعل نفسية واجتماعية تضر بالمرأة، مثل ظاهرة العنف ضد النساء والتمييز وعدم المساواة في الحقوق والواجبات .

فلا بد من أن يهيأ للمرأة مساحة واسعة لفرص التمكين في مجالات الحياة لتؤدي دورها في التنمية بشكل كامل . حيث إن التمكين عملية تتجاوز كونها عملية تدريب أو تأهيل فني فحسب إنما هي عملية تغيير فكري يتعدى النمط التقليدي المبني على التمييز والمنظور الذي يجعل من المرأة تابعاً وليس شريكاً فاعلاً في المجتمع . لذا من الضروري إعادة النظر بالتقاليد التي تمنع المرأة من أن تأخذ مكانتها التي تستحقها لكي تساهم في دفع مسار التنمية نحو الأمام .

أن مهمة جمع البيانات والمؤشرات المرتبطة بالنوع الاجتماعي ضرورة تتحملها مختلف الدوائر والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بغية معرفة الحقيقة التي تعيشها المرأة من النواحي التعليمية والصحية والاجتماعية المختلفة . إذ يمكن لهذه المؤشرات أن تساعد رسمي السياسات باتخاذ القرارات المبنية على الحقائق والوقائع الرقمية المستمدة من المجتمع من أجل أن يكون لتلك القرارات صداها ومفعولها الحقيقي بتحسين واقع المرأة المعيشي . حيث ينطلق التقرير الثاني للمرأة والرجل في العراق، من تعزيز وتحديث المؤشرات الإحصائية للقضايا والشواغل الحياتية المتباينة بين المرأة والرجل لتسهيل عملية وضع الحلول والمعالجات الكفيلة بضمان تمتع شرائح المجتمع كافة بحقوقهم المشروعة في اكتساب المعارف والعمل اللائق وحياة صحية بمسكن مناسب وعيش كريم .

وبعد أن لاقى التقرير الأول للمرأة والرجل الذي صدر قبل عام انتشاراً واسعاً بين أروقة منظمات المجتمع المدني والناشطين في مجال حقوق الإنسان والمنظمات الدولية بشكل عام والمنظمات المعنية بحقوق المرأة بشكل خاص أصبح لزاماً علينا تعميم الفائدة المرجوة من تلك التقارير الإحصائية وإصدار كل ما يستجد من مؤشرات إحصائية خصوصاً مما توفره من نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية لسنة 2011 (I-WISH) والذي تناول بوجه التحديد دراسة دورة حياة المرأة بمواضيع التمكين والمساواة والصحة الإنجابية والعنف وغيرها من المواضيع بحسب كل مرحلة عمرية في حياتها .

يعد المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية لسنة 2011 (I-WISH) والمسوح الإحصائية الأخيرة التي نفذها الجهاز هي النافذة الرحبة المظلة على الخصائص السكانية لكل من النساء والرجال التي تعكس بوضوح صورة المجتمع الحقيقية في التنمية البشرية من نواحي التعليم والعمل والصحة والكثير مما هو قريب من واقع السكان الاجتماعي والاقتصادي . أن تطور النظام الإحصائي في العراق وخاصة إحصاءات النوع الاجتماعي الحديثة ساهمت كثيراً في تطور المجتمع بمختلف شرائحه لان غياب إحصاءات النوع الاجتماعي لفترة طويلة أدى الى أن تفتقد الخطط الوطنية الخمسية السابقة عن معالجة قضايا عديدة ترتبط بتقليص الفجوة بين الذكور والإناث، وبالتالي حصول فوارق اجتماعية واقتصادية واضحة بين الجنسين ، إلا أن الأطر والأبعاد التي شملتها خطة التنمية الوطنية الخمسية للسنوات 2010-2014 تستند في رؤيتها على مفهوم النوع الاجتماعي والمؤشرات الإحصائية للمرأة والرجل ، وقد تجلّى ذلك بوضوح عند إجراء تحديث الخطة الوطنية لغاية سنة 2017 وذلك بأدراج مواضيع جديدة لم يتم التطرق لها من قبل أو التوسع في تطبيق المفاهيم والمبادئ المختصة بحقوق المرأة والقضاء على أشكال التمييز بين الجنسين .

المرأة في التشريعات العراقية:

أقر الدستور العراقي مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وفق الآتي:

الباب الثاني- الفصل الأول- المادة 20 من الدستور تنص على: للمواطنين رجال ونساء حق المشاركة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح.

الباب الثاني- الفصل الأول- المادة 30: تكفل الدولة للفرد والأسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الأساسية للعيش في حياة كريمة وتؤمن لها الدخل المناسب والسكن المناسب.

الباب الثاني- الفصل الثاني- المادة 37 - ثالثا تنص على: يحرم العمل القسري والعبودية وتجارة العبيد والاتجار بالنساء والأطفال والاتجار بالجنس.

الباب الثالث- الفصل الأول- المادة 49 - رابعا: يهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب ولا يقل عمر المرأة الناجبة عن 18 سنة.

الدستور وحق المرأة في العمل

الباب الأول- المادة 22 وينص على:

العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة كما أقر قانون العاملين المدنيين في الدولة المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات الوظيفية والأجور والرواتب بل أن القانون أقر بعض القواعد الخاصة بالمرأة تحقيقا للالتزام الدستوري بان تكفل الدولة بين واجبات المرأة الأسرية وعملها في المجتمع ومن ذلك:

المادة 43 من قانون الخدمة المدنية رقم 24 المعدل:

1. تستحق الموظفة الحامل إجازة حمل وولادة قبل الوضع وبعده أمدها 72 يوم وراتب تام.
2. يجوز للام الموظفة التمتع بإجازة الأمومة الخاصة والبالغة ستة اشهر وراتب تام وستة اشهر بدون راتب وتعتبر الإجازة خدمة لإغراض قانون الخدمة المدنية .

الدستور وحقوق الإنسان

ينص الباب الثاني- الفصل الأول- المادة 14 من الدستور العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.

ينص الباب الثاني- الفصل الأول - المادة 18: العراقي هو كل من ولد لأب عراقي أو لأم عراقية.

الجنسية العراقية حق لكل عراقي وهي أساس مواطنته .

المرأة في قانون الأحوال الشخصية

ينص قانون الأحوال الشخصية الخاص بالمرأة على بعض الأحكام التي تحقق لها الاستقرار النفسي والعائلي ويحفظ لها كرامتها وأدناه بعض الأمثلة على ذلك

المادة 40 - للزوجة طلب تفريق إذا لحقها نتيجة ذلك ضرر مادي .

المادة 57 - الأم أحق بحضانة الطفل وتربيته .

قانون 188 - الفصل الثاني- المادة 23: إذا طلق الزوج زوجته فلها الحق بطلب النفقة.

المرأة في القانون الجنائي

في هذا المجال أقر المشرع العراقي بعض الأحكام لرعاية المرأة المحكوم عليها من بينها :-

المادة 80 - لايجوز أن يتولى تفتيش المرأة المتهمة إلا عنصر نسوي كما أن الإشراف الإداري على سجن النساء يعهد به إلى السيدات دون الرجال احتراما لخصوصية المرأة .

المادة 287 - يجيز الادعاء العام تأجيل تنفيذ العقوبة المقيدة لحرية المرأة الحامل في الشهر السادس إلى ما بعد أربعة اشهر من الوضع، وكذلك الحال بالنسبة للمرأة المحكوم عليها بالإعدام وفق قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971.

أما القوانين الأخرى التي استهدفت أيضا المرأة العراقية فكانت الآتي:

1. قانون العمل رقم 71 لسنة 1987.
2. قانون رعاية القاصرين رقم 78 لسنة 1980
3. قانون الرعاية الاجتماعية رقم 126 لسنة 1980
4. قانون الخدمة المدنية رقم 24 المعدل/ المادة 43.
5. قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971

سياسات النوع الاجتماعي في العراق:

تسعى هذه السياسات إلى تهيئة فرص تنموية وتمكينية للمرأة توسع الخيارات المتاحة أمامها وتبني قدراتها وتؤمن لها بيئة إنسانية تتسم بالعدالة والإنصاف من خلال:

1. تعديل القوانين والدستور ومنح الفرصة لتغيير القوانين التي تكرس التمييز.
2. مواجهة تقاليد الهيمنة والتهميش وإشاعة ثقافة السلم والتسامح تعطي الفرصة للحد من العنف ضد المرأة.
3. التأكيد على بيئة العمل التي تمنح الفرصة لإعادة النظر في تقسيم العمل القائم على التقليل من دور المرأة وحصر نشاطها في قطاعات ضعيفة الإنتاجية.
4. الالتزام بالتعليم الإلزامي يمنع التدهور في الالتحاق بالتعليم .
5. إصلاح أنظمة ومناهج التعليم تمنح الفرصة لتغيير نظرة المجتمع والتمييز ضد المرأة.
6. إحداث تغييرات نوعية في الثقافة السائدة القائمة على التمييز على أساس النوع. ويتطلب هذا التغيير جهوداً حثيثة في مجالات عديدة من قبل جهات قادرة على التأثير في اتجاهات الناس.
7. تبني إستراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة تأخذ زمام المبادرة لتمكين المرأة وتشجيع المساواة بين الجنسين وخفض مستويات التفاوت بين المحافظات من جهة والريف والمدينة من جهة أخرى .
8. إصلاح المؤسسات الاقتصادية والقانونية كي تحقق المساواة في الحقوق والفرص للنساء والرجال (قوانين الأسرة، الحماية من العنف، حقوق ملكية العقارات، التوظيف، الحقوق السياسية ، الإرث).

الآلية الوطنية للنوع الاجتماعي :

إن الجهات المبينة أدناه تتبنى كافة المجالات التي تخص موضوع النوع الاجتماعي وفق الآتي:

وزارة الدولة لشؤون المرأة

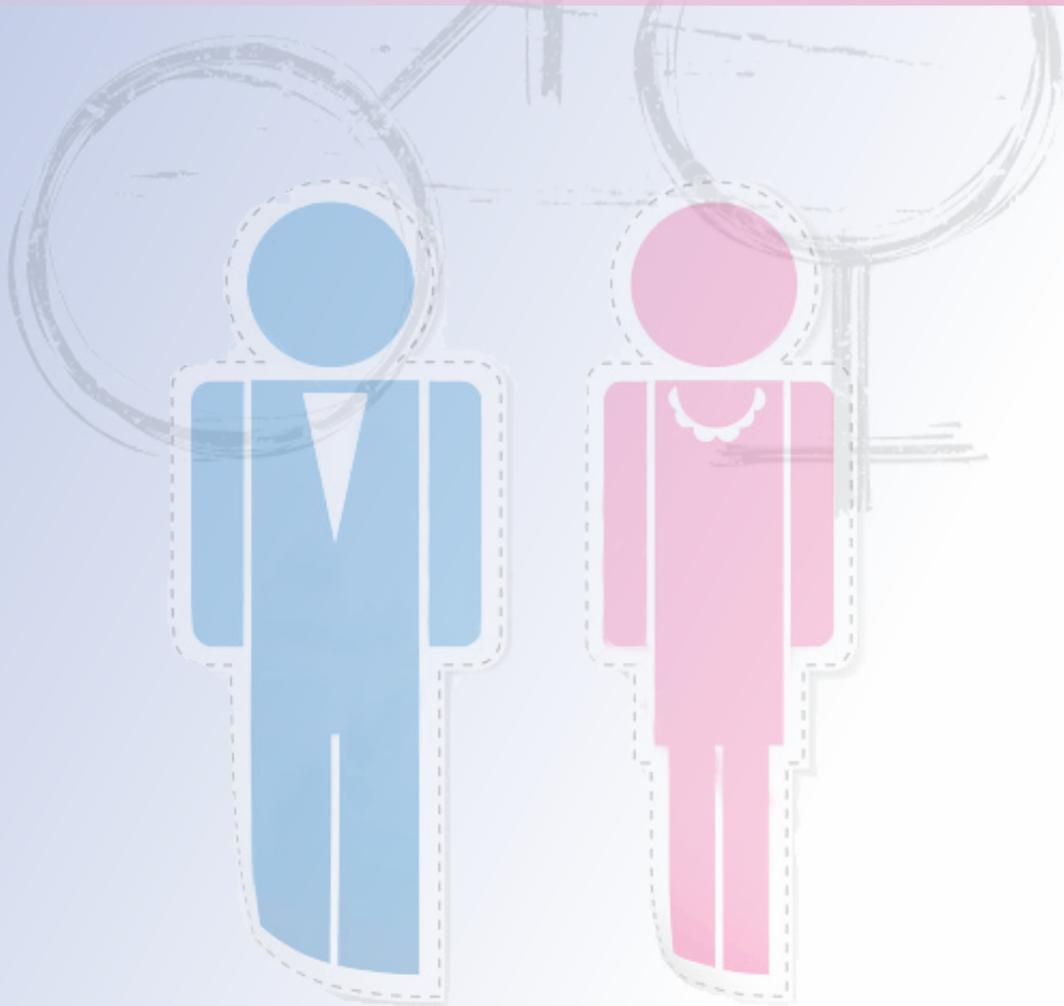
تهدف هذه الوزارة في عملها إلى النهوض بواقع المرأة العراقية أما أهم مهامها:-

تمكين المرأة على كافة الأصعدة.

1. الاهتمام بالانتخابات والإعلام الانتخابي من اجل مشاركة المرأة في العملية السياسية.
2. العمل على تحقيق مساواة النوع الاجتماعي من خلال الدورات والإعلام بالتنسيق مع الوزارات كافة وبدعم من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.
3. اقتراح مشاريع تنموية في مجالات (التعليم، الصحة، الاقتصاد) وتقديمها الى الدول المانحة.
4. تنظيم ندوات حول الدستور العراقي والمرأة في الدستور.
5. تهيئة الكوادر لمراجعة القوانين التي تخص المرأة مع التركيز على القوانين المجحفة بحق المرأة.
6. حث ودعم المنظمات المانحة لفتح دورات للمنظمات النسوية حول كيفية إدارة هذه المنظمات وتمكينها إدارياً وإعلامياً واستعمال الخطاب السياسي لصالحها .
7. طبع مجلات خاصة بالأمر المتعلقة بالمرأة.
8. العمل على دعم إنشاء المشاريع والمراكز الاجتماعية والاقتصادية في المحافظات العراقية.
9. التنسيق مع الوزارات في المجالات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

هناك أيضا وزارات ومؤسسات أخرى تعمل على دعم الأمور المتعلقة بالمرأة وهي:
دائرة رعاية المرأة/ الأمانة العامة لمجلس الوزراء- تعمل على توفير الحماية الاجتماعية للنساء والأرامل والمطلقات والمعوقات اللواتي ليس لديهم معيل.

1. وزارة الصحة/ دائرة الرعاية الصحية الأولية- الأمور المتعلقة بالصحة الإنجابية.
2. وزارة حقوق الإنسان/ الأمور المتعلقة المناهضة التمييز ضد المرأة ومناهضة العنف.
3. وزارة الشباب والرياضة/ توفير المنتديات للشابات والمراكز الاجتماعية والثقافية والترفيهية للشابات.
4. دواوين الأوقاف/ توفير الرعاية الاجتماعية للنساء الأرامل والمطلقات.
5. مجالس المحافظات/ توفير الخدمات كافة للنساء في المجالات الصحية والثقافية والاجتماعية ...الخ.
6. وزارة الثقافة / توفير الخدمات الثقافية للمرأة .
7. وزارة التربية/ توفير الخدمات التعليمية للمرأة .
8. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ توفير الخدمات التعليمية للمرأة.
9. وزارة الهجرة والمهجرين/ توفير الرعاية المادية والمعنوية للمرأة المهاجرة داخل وخارج العراق.
10. وزارة المالية / توفير الضمان الاجتماعي والإعانات والراتب التقاعدي للمرأة.
11. وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء- توفير كافة المسوح الإحصائية المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
12. وزارة التخطيط/ دائرة التنمية البشرية- صياغة السياسات الوطنية المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الخطط التنموية.
13. منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بالمرأة وقضاياها.

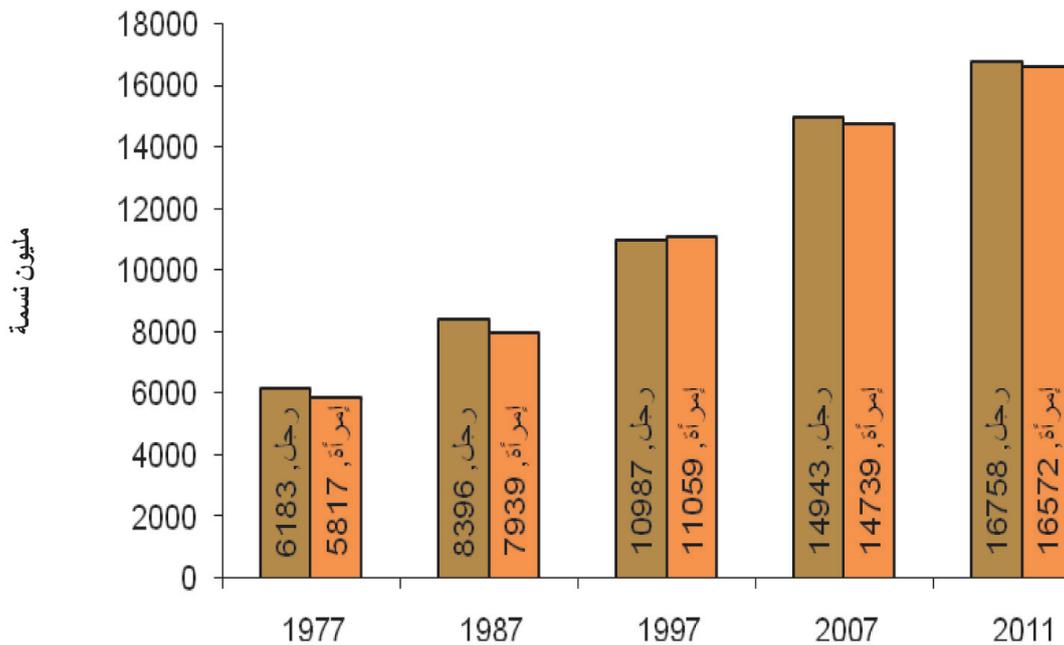


1. الفصل الأول

1.1 التركيب السكاني

تقترب نسبة الزيادة السكانية بين عامي 1997 و 2011 من (47.3) في المائة ، أي أن عدد السكان العراق يتزايد بوتيرة متصاعدة وربما يحتاج إلى أقل من عشرين سنة لكي يضاعف عدد سكانه . كما أن نسبة زيادة الإناث هي نفس النسبة التي تزايد بها السكان خلال ثلاثة عشر عام مضت ، وهو بطبيعة الحال يستدعي وضع الخطط المطلوبة لتلبية احتياجات السكان من الإناث والذكور المتزايدة مع زيادة عددهم .

شكل 1 : السكان في العراق من عام (1977-2011)



جدول 1: السكان (بالإلف) ومعدل النمو السنوي الإجمالي للسكان ، من عام 1977 إلى عام 2011

السنة	امراة	رجل	نسبة النساء	نسبة الرجال	مجموع	معدل النمو
1977	5817	6183	48.5	51.5	12000	...
1987	7939	8396	48.6	51.4	16335	3.13
1997	11059	10987	50.2	49.8	22046	3.05
2007	14739	14943	49.7	50.3	29682	3.01
2011	16572	16758	49.7	50.3	33330	3.1

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الإحصاء السكاني والقوى العاملة

ان التركيب السكاني في عام 1997 كان يتجه بنسبة (50.2) في المائة لصالح النساء وهي نسبة كانت تفوق نسبة الرجال في حين عادت النسبة لصالح الرجال (50.3) في المائة عام 2011 .

جدول 2: السكان ، ريف وحضر للعامين 1997 و2011

معدل	مجموع	نسبة الرجال	نسبة النساء	رجل	امراة	1997
31.9	6977196	31.4	32.5	3449997	3594173	ريف
68.1	15069048	68.6	67.5	7537254	7464820	حضر
100	22046244	100	100	10987251	11058993	مجموع
						2011
28.9	9632519	28.9	28.9	4843192	4789327	ريف
71.1	23697996	71.1	71.1	11915257	11782738	حضر
100	33330515	100	100	16758449	16572065	مجموع

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الإحصاء السكان والقوى العاملة

2.1 التوزيع الجغرافي للسكان :

شهد التوزيع الجغرافي للسكاني تغيرات عديدة في الفترة بين عامي 1997 – 2011 فقد أخذت نسبة نساء الحضر ترتفع تدريجياً مقابل انخفاض في نسبة نساء الريف فقد أشارت البيانات الأخيرة إلى ان (71.0) بالمائة من النساء يتوزعون في الحضر في حين (28.9) في المائة في الريف . مما أدى هذا التغير إلى أن تتفاوت نسبة النساء والرجال والملاحظ أن الفجوة ما بين الرجال و النساء هي لصالح النساء في الريف و لصالح الرجال في الحضر وفق بيانات 1997 وان هذه الفجوة أخذت تتقلص حتى تساوت النسب بين الجنسين في الحضر والريف ولكن بفارق بسيط لصالح الرجال في سنة 2011 . كما تشير بيانات 2011 إلى إن هناك اختلاف في توزيع السكان حسب الفئات العمرية فنلاحظ إن هناك ارتفاع في نسبة سكان الريف في الفئات العمرية أقل من 15 سنة فأكثر عنها في الحضر بفارق عشر نقاط مئوية غير أن نسبة السكان في الفئات العمرية 15 سنة فأكثر هي أكبر في الحضر منها في الريف . لم تتفاوت نسبة الأطفال بعمر أقل من خمس سنوات بين الإناث والذكور مثلما كانت عليه في عام 1997 (16.8) في المائة إناث و(17.4) في المائة ذكور، كما انخفضت نسبة السكان الشباب بعمر (15 - 49) سنة بمقدار (3.7) في المائة عما كان عليه سنة 2007 ، حيث سجلت (49.3) في المائة للنساء و(49.1) في المائة للرجال.

جدول 3: السكان ، حسب الفئات العمرية ، ريف وحضر في عام 2011

العمر	امراة	رجل	نسبة النساء	نسبة الرجال	مجموع	معدل
الريف						
4-0	757565	794203	15.8	16.4	1551767	16.1
14-5	1335403	1429048	27.9	29.5	2764451	28.7
49-15	2219335	2211514	46.3	45.7	4430849	46.0
64-50	318627	282619	6.7	5.8	601246	6.2
+65	158397	125808	3.3	2.6	284205	3.0
مجموع	4789327	4843192	100	100	9632519	100
الحضر						
4-0	1618670	1743728	13.7	14.6	3362398	14.2
14-5	2611929	2866254	22.2	24.1	5478183	23.1
49-15	6100647	6069449	51.8	50.9	12170096	51.4
64-50	998908	873538	8.5	7.3	1872446	7.9
+65	452584	362288	3.8	3.1	814872	3.4
مجموع	11782738	11915257	100	100	23697996	100

العمر	امراة	رجل	نسبة النساء	نسبة الرجال	مجموع	معدل
المجموع الكلي						
4-0	2376235	2537931	14.3	15.2	4914165	14.7
14-5	3947333	4295302	23.8	25.6	8242635	24.8
49-15	8319982	8280964	50.2	49.4	16600946	49.8
64-50	1317535	1156157	8.0	6.9	2473692	7.4
+65	610980	488095	3.7	2.9	1099075	3.3
مجموع	16572065	16758449	100	100	33330514	100

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء- تقديرات السكان عام 2011

كما تشير نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-WISH) ان هناك فارق بسيط بين النساء والرجال. حيث بلغت نسبة السكان بعمر (65) سنة فأكثر (3.3) في المائة لكلا الجنسين في سنة 2011 منهم (2.9) في المائة ذكور و(3.7) في المائة إناث ، في حين كانت النسبة (3.4) في المائة لكلا الجنسين في سنة 1997 منهم (3.3) في المائة ذكور و(3.8) في المائة إناث . وهي حالة شائعة عند هذه الفئة العمرية إذ في الغالب يكون عامل البقاء على قيد الحياة للمرأة أكثر من الرجل .

يمتاز المجتمع العراقي بأنه من المجتمعات الفتية حيث أن قاعدة الهرم السكاني عريضة، فقد بلغت نسبة صغار السن لعمر 15 سنة وما دون مقدار (39.9) في المائة من السكان في سنة 2011 . و تتفاوت هذه النسب حسب الجنس إذ بلغت نسبة الفتيات بعمر 15 سنة وما دون (37.8) في المائة مقابل (40.8) بالمائة للفتيان من الإجمالي . و ارتفاع هذه النسبة للسكان دون سن 15 سنة يؤدي إلى زيادة العبء على الأسرة .

يعد العراق من نمط البلدان التي في طور النمو من حيث التركيب العمري حسب الجنس إذ أن أعلى نسبة للنساء هي في الفئة العمرية (15 – 49) سنة أي في سن الإنجاب بمقدار (50.2) في المائة من إجمالي النساء خلال عام 2011 .

3.1 العمر المتوقع عند الولادة :

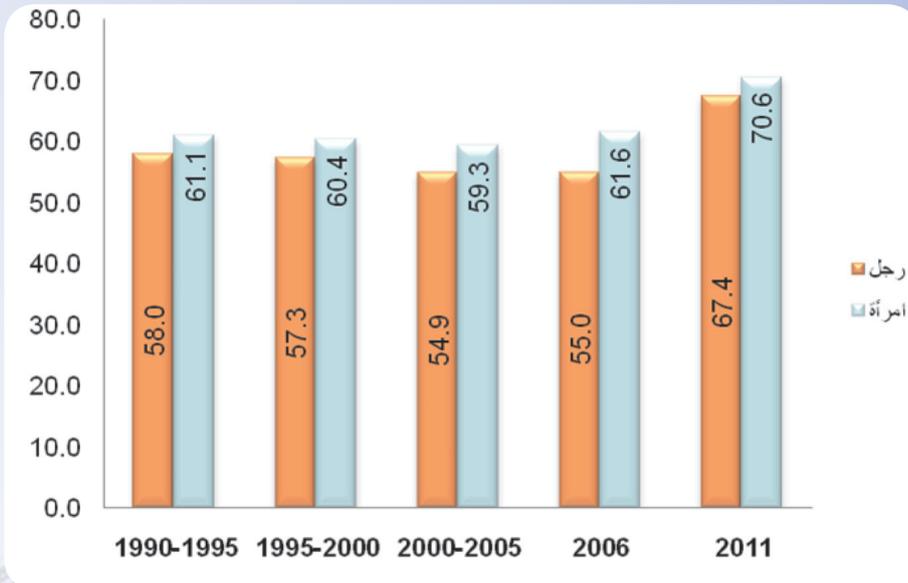
لقد ارتفع العمر المتوقع للنساء والرجال في العراق بمعدل (9.5) سنة من عام 1990 إلى عام 2011 ، إذ بلغ العمر المتوقع عند الولادة (61.1) سنة للنساء و(58) سنة للرجال خلال الفترة 1990-1995 وارتفع لكلا الجنسين ليبلغ (70.6) سنة للنساء و(67.4) سنة للرجال ، أي بمعدل(69.0) سنة لسنة 2011 ويعزى السبب في ذلك إلى تحسن الأوضاع الأمنية اخذين بنظر الاعتبار تحسن في نمط الحياة والحصول على رعاية صحية . اتسعت الفجوة في العمر المتوقع بين النساء والرجال من (3.1) سنة في الفترة 1990-1995 إلى(4.4) سنة في الفترة من 2000-2005 لصالح النساء و(3.2) سنة 2011 لصالح النساء.

جدول 4: العمر المتوقع عند الولادة ، خلال الفترة 1990 - 2011 (سنوات)

المجموع	رجل	امراة	الفترة
59.5	58.0	61.1	1995-1990
58.8	57.3	60.4	2000-1995
57.0	54.9	59.3	2005-2000
58.2	55.0	61.6	2006
69.0	67.4	70.6	2011

المصدر : التقرير الوطني لحال التنمية البشرية عام 2008
 الجهاز المركزي للإحصاء -المجموعة الإحصائية 2006 - 2007
 الجهاز المركزي للإحصاء -2011

شكل رقم (2) العمر المتوقع عند الولادة للمرأة والرجل عبر السنوات



4.1 الحالة الزوجية :

تبلغ نسبة النساء المتزوجات بعمر (15 سنة فأكثر) (62.4) في المائة من مجموع النساء لنفس الفئة العمرية . وبلغت النسبة بين الرجال (61.2) في المائة من مجموع الرجال . وتشير البيانات بان نسبة النساء المتزوجات بعمر (15-49) سنة في سن الإنجاب تقدر (62.3) حسب نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-WISH) في سنة 2011 وان المتوسط العمري للزواج الأول عند النساء هو (23.5) سنة للنساء و(24) سنة للرجال في سنة 2007 ولكن في سنة 2011 تراجع إلى (22.4) سنة عند النساء .

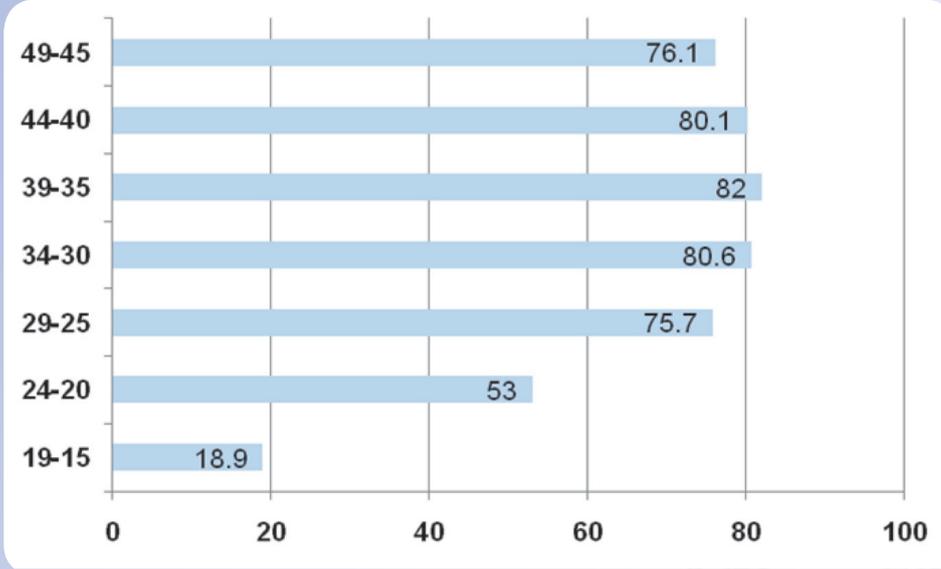
وعند المقارنة مع سنة 2007 يلاحظ أن هناك اختلافات وفروقات ضئيلة في نسب المتزوجات من النساء مقارنة مع الرجال . حيث كان هناك 58 امرأة سبق أن تزوجن لكل 100 امرأة و(59) رجلا لكل 100 رجل ضمن الفئة العمرية 15 سنة فأكثر .

جدول 5: التوزيع النسبي للنساء بعمر (15-49) سنة حسب الحالة الزوجية لسنة 2011 (%)

العمر	متزوجة	أرملة	مطلقة	منفصلة	عزباء
19-15	19.8	0	0.9	0.1	79.2
24-20	54.2	0.9	1.3	0.1	43.5
29-25	77.5	1.0	0.8	0.0	20.7
34-30	81.7	1.3	1.6	0.5	14.9
39-35	83.9	3.0	1.8	0.1	11.2
44-40	82.1	6.2	2.6	0.2	8.9
49-45	78.7	11.5	1.8	0.3	7.7
54-50	69.9	22.2	2.5	0.3	5.1
59-55	65.6	28.2	1.2	0.4	4.6
64-60	58.2	36.3	1.6	1.1	2.8
69-65	48.3	48.3	0.4	0.0	3.0
70+	29.1	67.1	0.7	1.1	2.0
المجموع	62.4	9.3	1.4	0.2	26.7

المصدر : نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-WISH) عام 2011

شكل رقم (3) نسب الزواج حسب الفئات العمرية للنساء لعام 2011



تبين نتائج مسح (I-WISH) لسنة 2011 أن حالات الطلاق ضمن الفئة العمرية 15 سنة فأكثر تبلغ (0.8) في المائة لكلا الجنسين ، (1.4) في المائة بين النساء و(0.2) في المائة للرجال . بالمقارنة مع سنة 1997 كان لكل سبعة فتيات (15) في المائة تقريباً فتاة واحدة تتزوج مبكراً بينما في سنة 2011 ارتفعت نسبة الزواج المبكر وخاصة لدى الفتيات فلكل خمسة فتيات هناك فتاة واحدة تتزوج في عمر لا يتجاوز (19) سنة. ومن الجدير بالذكر أن الزواج المبكر يعد تهديداً مباشراً لصحة الأم والطفل نظراً لقلّة الممارسة والخبرة للفتاة بالتدابير التي تضمن لها ولجنينها السلامة والوقاية من مخاطر تواجهها عند الحمل والولادة إذ تعد حالات الوفاة عند الفتيات التي تتراوح أعمارهن بين (15-19) سنة أكثر بمرتين من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين (20-24) سنة أثناء الحمل والولادة. ويعد الزواج المبكر من العوامل الأساسية التي تعيق المرأة عن أكمل الدراسة ويحرمها من فرص كثيرة في تطوير الذات ، فضلاً عن أنه يعرضها للعنف الجنسي و النفسي فقد تكون ضعيفة وغير قادرة على الرد والاحتجاج . يؤدي زيادة العمر المتوقع عند الولادة للنساء عن ما يقابله للرجال أن تكون هناك فجوة بين نسب النساء الأرمال والرجال الأرمال ولكن ذلك ما يلاحظ عادة عند الفئات العمرية الأكبر سناً فقد ترتفع نسبة الأرمال من النساء في فئات عمرية أخرى بينما تقل عند الرجال بسبب إمكانية أن يتزوج الرجل مرة أخرى عند وفاة زوجته على العكس من المرأة فقد تندر فرصة زواجها بعد وفاة زوجها .

تبلغ نسبة العزوبية بين الرجال (15.5) في المائة، وبين النساء (14.9) في سنة 2011 عند الفئة العمرية (30-34) سنة ويعزى سبب ذلك إلى انخفاض فرص الزواج لدى النساء كلما تقدمت أعمارهن على عكس الرجال الذين تتاح لهم فرصة الزواج أكثر من النساء حتى مع التقدم بالعمر. وتنخفض نسبة العازبات في الفئة العمرية (20-24) سنة بمقدار (28) نقطة مئوية بالمقارنة مع الفئة العمرية (15-19) سنة وذلك لزيادة احتمال الزواج في هذه الفئة العمرية مقارنة بالرجال والتي انخفضت بمقدار (24) نقطة مئوية فقط ، وبشكل عام تبلغ نسبة العزوبية بين السكان بعمر 15 سنة فأكثر (32.2) في المائة، منها (37.7) في المائة بين الرجال وعند النساء (26.7) في المائة.

5.1 الخصوبة :

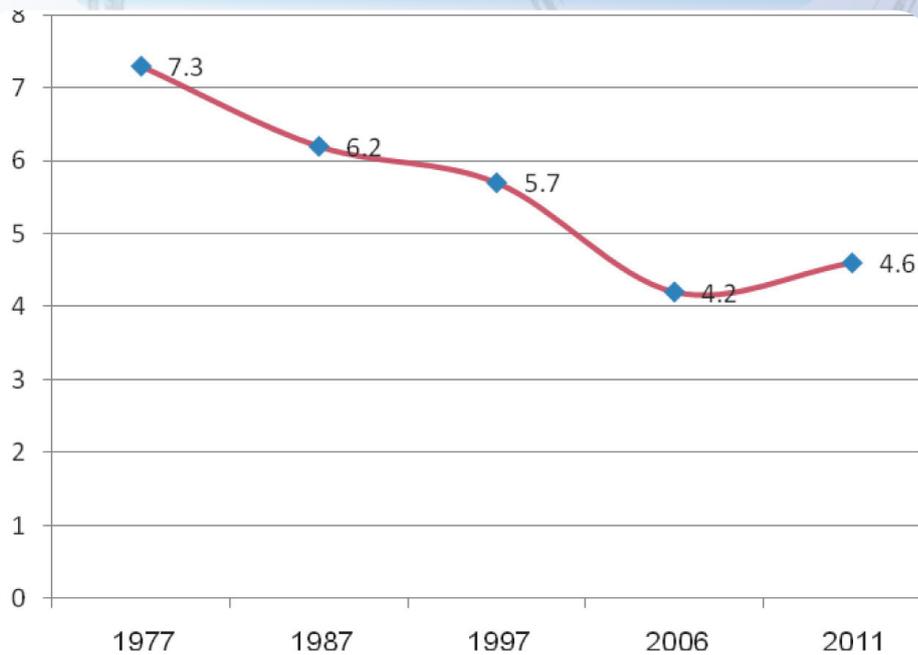
يشير معدل الخصوبة الكلي إلى احتمالات النمو السكاني في بلد معين . فمعدلات مشاركة المرأة تقل وتحد في القوى العاملة إذا ما ارتفعت معدلات الخصوبة فارتفاع عدد الأطفال يدل على كبر حجم العائلة، الذي بدوره يحد من إمكانية العائلة في إعالة أطفالها وتعليمهم .

أن معدل الخصوبة الكلي انخفض في العراق بمقدار (1.1) طفل لكل امرأة خلال العشر سنوات الأخيرة 1997-2011 بالمقارنة مع السنوات السابقة حيث بلغ (4.6) طفل لكل امرأة عام 2011 حسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS-4) لسنة 2011 .

ونلاحظ تباين في الريف مقارنة في الحضر فقد بلغ معدل الخصوبة الكلية في الريف (5.1) طفل بالمقارنة مع (4.0) طفل لكل امرأة في الحضر في عام 2006 . كما أشارت نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-WISH) لسنة 2011 بأن النساء في الريف ينجبن مولودين زيادة عن مثيلاتهم في الحضر وكذلك غير الحاصلات على شهادة علمية ينجبن 3 مواليد تقريباً زيادة عن العدد الذي تنجبه الحاصلات على شهادة جامعية فأعلى أي أن مستوى التعليم يؤثر على مستوى الخصوبة لدى المرأة فكما ارتفع المستوى التعليمي انخفضت نسبة الخصوبة في العراق لدى المرأة . ومن خلال متابعة البيانات يمكن إدراك هذه العلاقة الأخيرة ما بين التعليم والخصوبة لدى المرأة ، حيث يشير معدل الخصوبة للنساء اللواتي أنهين المرحلة الابتدائية إلى (4.9) طفل لكل امرأة عن الفترة 1994-1998 وهو يتراجع عند النساء اللواتي أنهين المرحلة الإعدادية (3.5) طفل ليصل إلى (2.9) طفل لكل امرأة التي بلغت مستوى التعليم العالي . وتؤكد العلاقة العكسية بين الخصوبة و مستوى التعليم البيانات و المؤشرات لفترة (1999-2003) وعام 2006 ، فقد بلغت نسبة الخصوبة لدى النساء اللاتي أنهين الدراسة المتوسطة فأكثر (3.6) طفل مقابل (4.8) طفل لأمهات لم يلتحقن بمدرسة قط .

أن للتعليم دور كبير في التأثير على معدلات الخصوبة لدى النساء فالتعليم غالباً ما يؤخر سن الزواج لدى المرأة ويعطي فرصة أفضل للدخول في سوق العمل ويوفر معلومات وإمكانية كبيرة في تنظيم الأسرة وبالتالي تكون المرأة أكثر قدرة على تحديد النسل . ومن الجدير بالذكر أن العراق يعتبر من الدول العالية الخصوبة في الوطن العربي ويحتل المرتبة الثالثة في الخصوبة من بعد اليمن وفلسطين .

شكل رقم (4) معدلات الخصوبة الكلي خلال الفترة 1977-2011



جدول 6: معدل الخصوبة الكلي ، حسب مستوى التعليم ، خلال الفترة 1977 - 2011

السنة	معدل الخصوبة الكلي
1977	7.3
1987	6.2
1997	5.7
2006	4.2
2011	4.6

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء
تقرير مسح الأحوال المعيشية في العراق عام 2004
المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS-3) لسنة 2006 و (MICS-4) لسنة 2011

6.1 الإعاقة وعبء العناية بالأطفال :

أن نسبة الإعاقة في العراق انخفضت تدريجيا خلال السنوات من (90.8) في المائة في عام 1997 لتصل الى أدنى حد لها بمقدار (89.4) في المائة في عام 2006 واستمرت بالإنخفاض حتى وصلت الى (87.3) في المائة في عام 2007 وتشير البيانات الإحصائية إلى أن أقل من نصف سكان العراق هم مستهلكون والبقية منتجون تقع على عاتقهم مسؤولية إعالة أنفسهم وإعالة الفئة المستهلكة في الاقتصاد. وبلغت نسبة الإعاقة للأطفال في الريف (95.2) في المائة وهي أعلى من نسبة الإعاقة في الحضر (72.8) في المائة وذلك لارتفاع معدلات الخصوبة عند النساء في الريف مقارنة بالحضر .
وبما أن متوسط حجم الأسرة في العراق يبلغ (6.1) فرد فمن المتوقع أن يزداد العبء على المرأة في إعالة وتربية الأطفال وخاصة إذا كانت نسبة الأطفال بعمر أقل من خمس سنوات تبلغ (14.7) في المائة وترتفع هذه النسبة في الريف لتصل إلى (16.3) في المائة . إضافة إلى أن النتائج الأخيرة أشارت إلى ارتفاع نسب الأسر التي ترأسها امرأة بما يقارب (11) في المائة .



2. الفصل الثاني التعليم

1.2. الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي:



سجلت معدلات الالتحاق الصافية بالتعليم الابتدائي ارتفاعاً في السنوات الأخيرة بالمقارنة عما كانت عليه في أواخر التسعينات، وحسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS-4) لسنة 2011 فقد بلغ معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي للبنين (92.7) في المائة وللبنات (85.3) في المائة والإجمالي (89.1) في المائة ونلاحظ التراجع بنسبة ضئيلة عن السنة السابقة حيث كانت النسبة بين البنين (96.0) في المائة و(87.2) في المائة بين البنات لسنة 2010 حسب تقارير مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي.

ولكن لم تتحسن معدلات الالتحاق الصافية بالتعليم الثانوي كثيراً وبالأخص عند الإناث في الريف وحسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS-4) لسنة 2011 بلغت النسبة (25.1) في المائة للبنات في الريف مقابل (53.9) في المائة في الحضر و(42.9) في المائة لإجمالي العراق. وبلغت نسبة البنين (44.5) في المائة بالريف مقابل (57.0) في المائة بالحضر و(52.2) في المائة لإجمالي العراق. في حين لم يتعدى ذلك المعدل عن (34.3) في المائة لآخر السنوات الدراسية مقابل (52.4) في المائة في الحضر أي بفارق يصل إلى (18.5) نقطة مئوية .

2.2. الالتحاق بالتعليم الجامعي فأكثر:

على مستوى الالتحاق بالتعليم الجامعي فأكثر فبعد عام 2003 أخذت تتزايد وتيرة معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي بعد أن اتسع نطاق الجامعات الأهلية والتعليم المسائي فقد لوحظ ارتفاع معدل الالتحاق في التعليم الجامعي حيث بلغ عند الإناث (13.7) في المائة وبين الذكور (16.7) في المائة في سنة (2010) كما بينت نتائج مسح (I-WISH) بأن نسبة النساء بعمر (15 - 54) سنة ممن لديهن شهادة جامعية فأكثر تبلغ (7.6) في المائة .

3.2. تكافؤ الجنسين في التعليم:

تشير نسبة البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي على ضيق الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي، حيث بلغت نسبة البنات الملتحقات بالتعليم الابتدائي إلى البنين (0.96) حسب نتائج (MICS-4) في حين كانت (0.93) لسنة 2010. إلا إن الفجوة كبيرة ما بين الجنسين في الالتحاق في التعليم الثانوي إذ أن نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الثانوي (0.82) حسب نتائج مسح (MICS-4) بينما لم تزيد عن (0.72) في المائة للعام الدراسي 2009-2010. وسجلت نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم المهني (43.1) في المائة للعام الدراسي 2008/2007 ونلاحظ انخفاض هذه النسبة في العام الدراسي 2009/2008 حيث بلغت (38.7) في المائة. وفي عام 2010/2009 عاودت إلى الارتفاع حيث بلغت (43.7) في المائة .

خلال الفترة (2008-2004) تقلصت الفجوة بين الطلاب والطالبات في الالتحاق بالدراسات العليا بمقدار (3) نقاط مئوية من (26.7) إلى (23.8) نقطة مئوية. وبالرغم من الانخفاض في معدل الفجوة بين الجنسين فلا تزال الطالبات يمثلن حوالي (38)

بالمائة من طلاب الدراسات العليا في العام الدراسي 2008/2007

أشارت (33.8) في المائة من الفتيات بعمر (10 - 14) سنة حسب نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-WISH) لسنة 2011 ووفقاً لرأي الفتاة بأن المستوى التعليمي للمرأة ينبغي أن لا يقل عن البكالوريوس. وهذا يتطلب بذل المزيد من الجهود لتشجيع الأسر على إفساح المجال أمام الفتيات لتكملة مشوارهن في التعليم. وفي مرحلة التعليم الجامعي فأكثر فقد ارتفع مؤشر تكافؤ الجنسين في مرحلة التعليم الجامعي من (0.51) خلال العام الدراسي 1990/1991 إلى (0.83) خلال العام الدراسي 2010/2011 .

4.2 الأمية:

خلال الفترة بين 1997 – 2005 حقق العراق انخفاضاً ملحوظاً في معدلات الأمية بمقدار (41) في المائة وخاصة عند النساء فقد أكدت بيانات عام 1997 وعام 2005 انخفاض عدد السكان الأميين مع ضيق الفجوة بين النساء والرجال في عام 1997 قلت معدلات الأمية لدى النساء بمقدار (60) في المائة وعند الرجال (65) في المائة لتبلغ أمية النساء (19.5) في المائة وأموية الرجال (10.4) في المائة في عام 2005 .

إلا أن معدلات الأمية لا تزال مرتفعة بين السكان فقد بين مسح شبكة معرفة العراق (IKN) لسنة 2011 أن نسبة الأمية في العراق لدى المرأة تتفاوت بين الفئات العمرية فنلاحظ أن نسبة الأمية لدى الفئة العمرية (12-19) سنة تصل إلى (15.9) بالمائة وهي أقل نسبة. وتزداد في الفئة العمرية (20-29) سنة و الفئة العمرية (30-39) سنة حيث تتراوح من 20 إلى 21 بالمائة . ومن الملاحظ أن أعلى نسبة للامية (66.6) في المائة هي بين الفئات العمرية (50) سنة فأكثر .

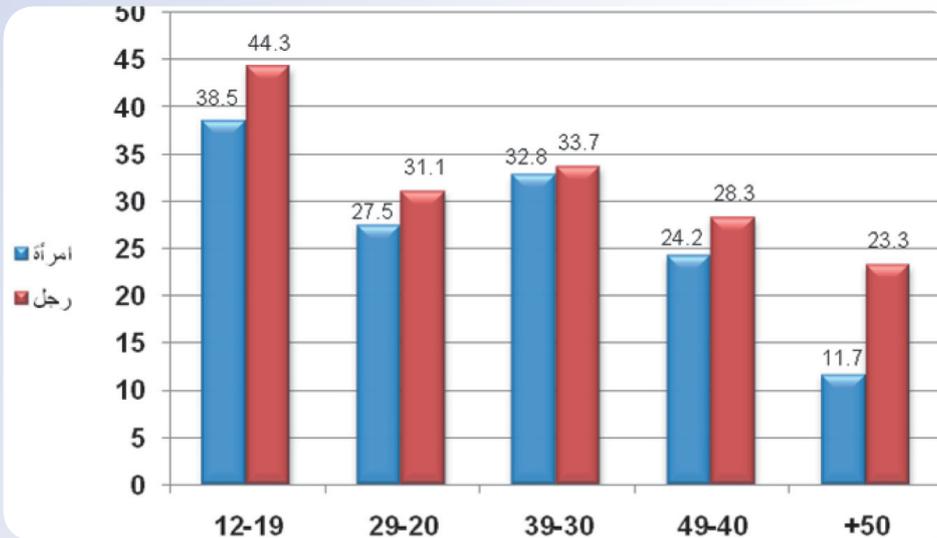
أما بالنسبة للرجال فنلاحظ أن نسبة الأمية أقل بكثير من النساء إذ تبلغ لدى الفئة العمرية (12-19) سنة (8.9) في المائة، و(10.2) بالمائة في الفئة العمرية (30-39) سنة. وأعلى نسبة لدى الرجال في الفئات العمرية 50 سنة فأكثر أيضاً ، إذ تبلغ نسبة الأمية لديهم حوالي (31) بالمائة وعلى الرغم من أنها عالية لدى الرجال ولكن تعتبر أقل بكثير بين النساء وبالتالي تكون الفجوة بين الجنسين كبيرة .

جدول 7: توزيع الأفراد بعمر 12 سنة فأكثر حسب التحصيل العلمي والفئة العمرية في العراق لسنة 2011

الفئة العمرية	أمي		يقرأ ويكتب		ابتدائي		متوسطة		إعدادية		دبلوم/معهد		بكالوريوس فأعلى	
	رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة	رجل	امراة
19-12	8.9	15.9	24.5	24.8	44.3	38.5	19.0	16.8	3.1	3.9	0.1	0.1	0.0	0
20-29	11.7	21.2	18	18	31.1	27.5	14.4	11.1	14	11	5.6	5	5.7	6.8
30-39	10.2	20.9	15.5	18	33.7	32.8	12.9	10.1	8.6	5	9.3	6.6	9.8	6.5
40-49	8.8	31.7	11.1	14.3	28.3	24.2	14.4	9.3	13	7.3	11.4	7.7	13.0	5.5
50+	31.0	66.6	12.9	9	23.3	11.7	10	3.9	6.2	2.2	6.6	3.4	9.6	3.2
الإجمالي	13.0	28.2	17.7	17.9	33.7	28.5	14.8	11	8.6	6	5.7	4.1	6.4	4.2

المصدر : نتائج مسح شبكة معرفة العراق (IKN) عام 2011

شكل رقم (5) نسب الحاصلين على الشهادة الابتدائية بين المرأة والرجل حسب الفئة العمرية والجنس لعام 2011



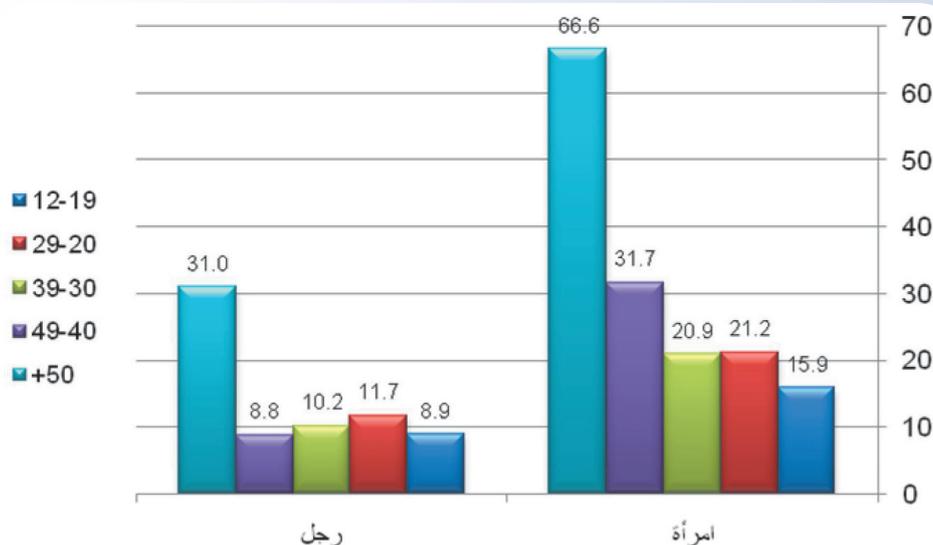
أما على مستوى المحافظات فإن أعلى نسبة للامية تصل إلى (32.9) بالمائة في محافظة المثنى . وتقل في بقية المحافظات حتى تصل إلى أدنى مستوى في محافظة بغداد (11.9) في المائة . وعلى مستوى البيئة فهي أيضاً تختلف حيث تقل في بيئة الحضر (16.6) في المائة، وتتضاعف تقريباً في بيئة الريف (30.5) في المائة . وبهذا تكون الفجوة بين الحضر والريف حوالي (13.9) في المائة .

جدول 8: توزيع الأفراد بعمر 12 سنة فأكثر حسب التحصيل العلمي والمحافظة في العراق لعام 2011

المحافظة	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	متوسطة	إعدادية	دبلوم/معهد	بكالوريوس فأعلى
دهوك	30.7	17.1	24.9	12.0	6.7	4.4	3.7
نينوى	24.5	20.3	30.6	9.8	6.2	3.0	5.5
السليمانية	23.4	20.1	27.5	14.0	7.8	4.3	2.5
كركوك	18.5	16.9	39.3	10.0	6.4	5.1	3.4
اربيل	26.7	14.4	25.6	16.0	7.0	5.0	4.9
ديالى	15.8	16.4	37.4	12.0	7.7	5.8	5.0
الانبار	18.0	26.0	29.7	11.0	6.3	4.3	5.1
بغداد	11.9	13.3	32.7	18.0	10.3	5.6	8.5
بابل	17.1	18.8	37.4	11.0	7.0	4.7	4.2
كربلاء	20.6	20.7	33.0	11.0	5.5	4.7	4.4
واسط	24.2	20.0	28.6	9.2	6.2	6.6	5.2
صلاح الدين	23.2	17.2	36.3	9.6	5.5	4.5	3.7
النجف	23.6	20.0	29.3	11.0	6.8	5.0	4.7
القادسية	28.5	18.9	26.0	10.0	6.0	4.9	5.5
المثنى	32.9	28.1	21.5	8.1	3.4	3.4	2.6
ذي قار	28.6	16.8	28.6	12.0	5.1	5.2	3.7
ميسان	30.8	21.0	26.4	8.1	5.5	5.1	3.1
البصرة	18.1	17.6	31.8	15.0	7.0	5.3	5.4
حضر	16.6	16.3	30.9	15.0	8.7	6.0	6.7
ريف	30.5	21.6	31.6	8.3	3.8	2.2	2.0
الإجمالي	20.6	17.8	31.1	13.0	7.3	4.9	5.3

المصدر : نتائج مسح شبكة معرفة العراق (IKN) عام 2011

شكل رقم (6) نسبة الأمية بين المرأة والرجل حسب الفئات العمرية والجنس لعام 2011



5.2 العمل في المدارس :

إن هناك تبايناً في معدلات عمل النساء عن الرجال في المدارس الابتدائية والثانوية وفي المراكز المختلطة وفق البيانات المتداولة سواء كانت معلمة أو مساعدة أو مديرة.

إن نسبة المديرات اللاتي يعملن في المراكز العليا في المدارس الابتدائية والثانوية يحتلن أقل نسبة في العمل بالمقارنة مع الرجال المدراء منذ سنة (1999-2000) وحتى عام (2009-2010). ومن الملاحظ حصول تغيرات طفيفة في معدلات عمل النساء المديرات في السنوات الأخيرة والتي كانت في منسوب ارتفاع ملحوظ والذي ما لبث وحتى إن انخفض مرة أخرى وارتفعت معدلات الرجال في العمل الإداري في المراكز العليا حتى سنة (2009-2010).

جدول 9: العاملات والعاملون في المدارس الابتدائية والثانوية ، حسب نوع الوظيفة

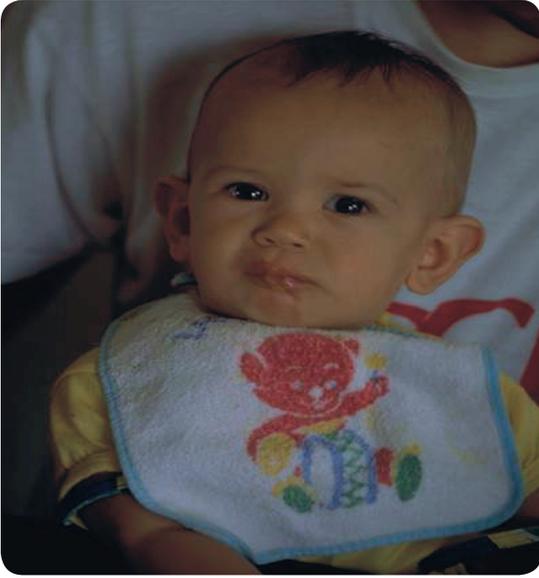
السنة الدراسية	المعلمات	المعلمين	المعاونات	المعاونين	المديرات	المدراء	المرشدات	المرشدين
المرحلة الابتدائية								
2000/1999	76.3	23.7	56.1	23.9	25.1	75
2004/2003	76.4	23.6	57.7	42.3	29.8	70
2006/2005	72.1	27.9	57.9	42.5	32.9	67
2008/2007	71.3	28.7	57.6	42.4	31.3	69
2008/2009	70.9	29.0	55.5	44.4	30.5	70
2009/2010	71.2	28.7	55.1	44.8	30.4	70	62.2	37.7
المرحلة الثانوية								
1999/1998	60.3	39.7	47.9	52.1	35.2	65	69.7	30.3
2002/2001	63.6	36.4	49.5	50.5	35.5	65	71.9	28.1
2004/2003	61.9	38.1	46.5	53.5	33.7	66
2006/2005	56.7	43.3	44.9	55.1	35.4	65	54.1	45.9
2008/2007	57.5	42.5	45.4	54.6	34.7	65	52.1	47.9
2008/2009	57.6	42.2	45.0	54.9	33.1	66.0	51.4	48.6
2009/2010	57.7	42.2	44.1	55.8	33.8	66	48.8	51.1

المصدر: تقارير مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي



3. الفصل الثالث الصحة :

1.3 صحة الأطفال



في المجال الصحي تعتبر وفيات الأطفال مؤشرا هاما لقياس التقدم في كافة المجالات خاصة المجال الصحي . نلاحظ انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع حيث بلغت (32.9) وفاة لكل ألف ولادة حية عكست نتائج المسح كما هو متوقع أن وفيات الأطفال الرضع الذكور تبدو أكثر من وفيات الأطفال الرضع الإناث حيث بلغت (36) وفاة لكل ألف ولادة حية للذكور مقابل (30) للإناث حسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS-4) لسنة 2011 في حين كانت تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء لمعدلات وفيات الأطفال الرضع (35) وفاة لكل ألف ولادة حية حسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS-3) لسنة 2006 بالمقارنة بين عام 1999 وسنة 2011 حيث انخفض المعدل من (101) وفاة لكل ألف ولادة حية حي إلى (32.9) وفاة لكل ألف ولادة حية.

وتنخفض وفيات الأطفال بزيادة وعي الأم ومستوى تعليمها حيث تترك ميزة تعليم الأم أثراً على وفيات الرضع حيث يصل المعدل (37.0) وفاة لكل ألف ولادة حية للأمهات غير المتعلمات مقارنة (28.0) وفاة فقط لكل

ألف ولادة حية للأمهات الحاصلات على تعليم متوسط أو أعلى حسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS-4) لسنة 2011.

وقد اظهر انخفاضاً واضحاً من نتائج مسح (MICS-4) لمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من (122) وفاة لكل ألف مولود حي في عام 1999 إلى (37.9) وفاة لكل ألف ولادة حية في عام 2011 وترتفع عند الذكور إلى (41) وفاة مقارنة بـ (34) وفاة لكل ألف ولادة حية عند الإناث وتبين كذلك من خلال نتائج (MICS-4) وجود فروق في معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بحسب المستوى التعليمي للام فالأطفال المولدين لأمهات غير متعلمات يواجهون زيادة في خطر التعرض للموت قبل وصولهم سن الخامسة مقارنة بأولئك الأطفال الذين أمهاتهم يحملن شهادة الدراسة المتوسطة أو أعلى (42 مقابل 33 وفاة لكل ألف ولادة حية). في حين كان معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (41) وفاة لكل ألف ولادة حية حسب نتائج (MICS-3) حيث كان معدل الانخفاض بطيء جداً. ولا يزال هناك تفاوت في معدلات الوفيات للأطفال في المحافظات. فنلاحظ أن أعلى مستوى لوفيات الأطفال الرضع ودون سن الخامسة قد سُجلت في محافظة صلاح الدين (57 و 70 وفاة لكل ألف مولود حي على التوالي) وتليها بابل (55 و 58 وفاة لكل ألف مولود حي على التوالي) ثم كربلاء (47 و 53 وفاة لكل ألف مولود حي على التوالي) ومن الأسباب التي أدت إلى الوصول إلى هذه المعدلات هي تدني في مستوى خدمات الرعاية الصحية في تلك المحافظات وخاصة التي تهتم بالأطفال والخدمات المقدمة أيهم مثل التعليمات والإرشادات التي تقي الأطفال من الأمراض المعدية مثل شلل الأطفال والدفتريا والتيتانوس والسعال الديكي والتطعيم ضد الحصبة والالتهاب الكبدي الوبائي. فيما بلغت نسبة الأطفال البالغين (18-29 شهر) المحصنين ضد الحصبة (68) في المائة فقط. كما سجلت التغطية للقاح الحصبة عند العمر (12) شهراً (84.0) في المائة حسب بيانات وزارة الصحة.

تعد إظهار معدلات وفيات الأطفال الرضع حسب الجنس من الأمور المهمة لصانعي السياسات و المهتمين بقضايا التمييز بين الجنسين للأطفال فإن هذه النسب والمعدلات حسب الجنس لها دور كبير في الحصول على معرفة دقيقة عن الأوضاع التي يعيشها الطفل وبالأخص عندما يكون هناك تمييز من داخل الأسرة بالتعامل بين الجنسين.

بينت نتائج مسح (I-WISH) بأن (24.6) في المائة من النساء المتزوجات بعمر (15-49) سنة يرغبن بولادة ولداً أكثر من النساء في نفس الفئة العمرية، (10.6) في المائة من اللاتي يرغبن بأن تلد بنتاً. كما رأيت (30) في المائة من النساء بعمر (15-54) سنة أن الوالدين يميزون بين الذكور والإناث في التربية والتنشئة الأسرية. ولوحظ أن التمييز يرتفع في الريف ليصل (33.4) في المائة، والسبب في ذلك يعود كما أفادت (60) في المائة من النساء إلى تفضيل الذكور على الإناث خصوصاً في الأرياف، والسبب الثاني يعود للتقاليد (30.7) في المائة.

2.3 الصحة العامة :

بصفة عامة ترى (60) في المائة من النساء بعمر (15 - 49) سنة المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج بأن صحتهم جيدة و(7.4) في المائة يشعرون بسوء حالتهم الصحية أما النساء بعمر 55 سنة فأكثر فإن (35) في المائة منهن يشعرون بسوء حالتهم الصحية و(31) في المائة من كبيرات السن احتجن إلى رعاية مساعدة شخصية في الأكل والشرب ونصفهن احتجن إلى رعاية صحية حسب نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-WISH) لسنة 2011 .

3.3 التدخين

تزداد نسبة الرجال المدخنين بكثير عن نسبة النساء المدخنات في جميع الفئات العمرية وأعلى نسبة للرجال المدخنين بين الأعمار (49-35) سنة وتبلغ (42.2) في المائة من الرجال وما تلبث أن تنخفض تدريجياً مع التقدم في السن ومن الجدير بالملاحظة أن نسبة النساء المدخنات تبدأ بالارتفاع على عكس الرجال في نفس الفئة العمرية (49-35) سنة (3.6) في المائة وتزداد تدريجياً مع التقدم في السن لتصل إلى (12.3) في المائة للرجال في نفس الفئة العمرية . وتختلف نسب المدخنين على مستوى الحضر فنلاحظ إن هناك فروقات في معدلات المدخنين الرجال والنساء فعلى مستوى الرجال هناك فارق بنقطة واحدة بين الرجال على مستوى الحضر و الريف ففي الحضر النسبة (26.9) في المائة و الريف (25.9) في المائة أما النساء فهم على عكس الرجال المدخنين فالمدخنات النساء في الريف هن أعلى بفارق (1.6) نقطة مئوية عن اللواتي في الحضر وهذه البيانات وفق نتائج سجلات البيانات عام 2006 .

أما على مستوى التعليم فنلاحظ أن هناك علاقة مطلقة بين التدخين والتعليم فكلما ارتفع مستوى التعليم انخفض مستوى التدخين لكلا الجنسين فنسبة المدخنين من النساء يصل إلى (7.1) في المائة مقابل (31.8) في المائة للرجال المدخنين وتقل النسب مع ازدياد التحصيل العلمي لكلا الجنسين.

4.3 الأمراض :

لقد ظهرت ارتفاعات عالية في عدد الحالات للمصابين بأمراض السرطان في الفترة بين 1998 إلى سنة 2009 في حين سجلت (4259) حالة عام 1998 وسجلت (8050) حالة عام 2009 وبهذا تقدر الزيادة حوالى الضعف عن عام 1998 وترجع نسبة الزيادة هذه إلى انتشار الإشعاعات والأمراض السرطانية المعدية وقلة العناية الصحية والوعي الصحي وإهمال المجال الصحي في تلك الفترة .

ويلاحظ إن مرض سرطان الثدي يحتل المرتبة الأولى في الأمراض السرطانية من حيث نسبة الإصابة فيه بنسبة تقدر (36.1) في المائة تقريباً من حالات الإصابة بالسرطان المسجلة لدى وزارة الصحة العراقية .

جدول 10: انتشار السرطان لدى النساء حسب نوع السرطان ، خلال الفترة 1998-2009

السنة	الحالات المسجلة للسرطان	سرطان الثدي	اللوكيميا	عنق الرحم	أخرى
1998	4259	28.9	5.3	3.1	63
2000	5512	31.3	5.5	2.9	60
2002	7021	32.6	4.3	2.6	61
2004	6995	29.1	8.5	2.2	60
2006	7849	28.5	8.2	2.1	61
2007	7557	36.5	7.3	1.7	55
2008	7591	34.7	5.3	1.5	59
2009	8050	36.1	5.0	3.8	55.1

المصدر : وزارة الصحة/قسم الأمراض السرطانية

وتشير البيانات إلى إن هناك اختلاف في نسبة الإصابة بمرض اللوكيميا بين السنوات الماضية فنلاحظ إنها بدأت بالارتفاع في السنوات الأخيرة بعد أن كانت بنسبة (5.0) في المائة حتى أن وصلت إلى (8.5) في المائة في سنة 2004 وما لبثت أن انخفضت ورجعت إلى (5.0) مرة أخرى حسب بيانات 2009 .

أشارت بيانات وزارة الصحة إلى أن هناك أعداد قليلة للأشخاص المصابين بأمراض نقص المناعة في العراق ويعزى السبب في ذلك إلى عدم توفر المعلومات الشاملة حول المرض وعدم القدرة على إحصاء الأعداد الصحيحة والدقيقة للمرض ومن ناحية أخرى نلاحظ أنه قد زادت أعداد الإصابة بهذا المرض حسب بيانات 2011 فهي أعلى عند الرجال إذ وصلت أعداد الرجال المصابين إلى (7) إصابات بالمرض في حين تنخفض لدى النساء بعدد (4) إصابة وهي أعلى مما كانت عليه في السنوات السابقة.

جدول 11: عد الإصابات والوفيات المتصلة بمرض نقص المناعة ، خلال الفترة 2007-2011

السنة	عدد الإصابات			عدد الوفيات		
	نساء	رجال	المجموع	نساء	رجال	المجموع
2007	2	5	7	1	2	3
2008	2	7	9	1	5	6
2009	1	6	7	0	3	5
2010	2	10	12	0	4	4
2011	4	7	11	3	3	6

المصدر : وزارة الصحة/ قسم الإحصاء الصحي والحياتي

5.3 الصحة الإنجابية والأمراض المرتبطة بالإنجاب



تشير البيانات للمسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-WISH) لسنة 2011 أن (90) في المائة من الولادات الحية التي تمت قبل خمس سنوات قد تلقت فيها الأمهات رعاية صحية قبل الولادة من قبل طبيب أو ممرضة مؤهلة أو قابلة مأذونه وتم وضع (19.2) في المائة من هذه الولادات في البيت لان (70.6) في المائة منهن يعتقدن أن البيت أفضل مكان للولادة بينما احتلت المستشفيات الحكومية أعلى نسبة من هذه الولادات (68.1) في المائة ، تليها المستشفيات الأهلية (8.4) في المائة ومن بين الولادات التي تمت في مؤسسات صحية كانت (75.1) في المائة ولادة طبيعية و (22.6) في المائة من خلال إجراء عملية قيصرية .

وتتعرض النساء نتيجة الحمل و الولادة إلى بعض الأعراض المرضية إذ أن النساء بعمر (15-49) سنة رزقن بمولود حي خلال الخمس سنوات السابقة قد عانين بمختلف الأمراض مثل الشعور بثقل أسفل البطن بنسبة (18.3) في المائة و حدوث مشكلة في عدم التحكم بالإدرار (10.5) في المائة.

6.3 العقم :

أظهرت نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-WISH) أن (11) في المائة من النساء المتزوجات بعمر (15-49) سنة حاولن الحمل لكن دون جدوى حيث تعتقد (5.3) في المائة بأن السبب هو العقم وبسبب ارتفاع التكاليف المادية لم تستشر (23) في المائة احد لمساعدتها في حل مشكلة عدم الحمل و (26) في المائة يشعرون بإحباط ويعتقدن بأن الاستشارة الطبية أو المساعدة لن تساعد على أن تحمل .

7.3 تنظيم الأسرة واتجاهات الإنجاب:

بينت نتائج المسح المتكامل للاوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-WISH) لسنة 2011 إلى إن هناك تباين في استعمال وسائل تنظيم الأسرة حيث ان (51) في المائة من النساء اللاتي يستخدمن هذه الوسائل من أصل (50.6) في المائة اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة يستخدمن الحبوب ونصف تلك النسبة استخدمن اللولب و (21) في المائة استخدمن أسلوب العزل . وكان السبب باستخدام وسائل تنظيم الأسرة حسب رأي النساء هو للمباعدة بين الحمل حيث بلغت (71.5) في المائة و التوقف عن الإنجاب (27.8) في المائة .

بلغت نسبة الحاجة غير الملباة بالحمل (22.8) في المائة ولكن (73.9) في المائة من النساء بعمر (15-49) سنة يرغبن بالحمل اللاتي كن عليه أثناء وقت تنفيذ مسح (I-WISH) . ومن جانب آخر فإن نصف النساء المتزوجات حالياً في عمر (15-49) سنة لا يرغبن باستخدام وسائل تنظيم الأسرة في أي وقت في المستقبل بسبب أن (53.4) في المائة منهن يرغبن بإنجاب طفل آخر وعلى الرغم من أن القرار بالاستعمال لهذه الوسائل يكون مشترك بين الزوج وزوجته بنسبة (66) في المائة إلا إنها بيد الرجل (20) في المائة أعلى من المرأة.

وعلى صعيد آخر تصل نسبة من يرغبن في إنجاب أطفال آخرين إلى (38) في المائة بينما (35) في المائة يرغبن بالتوقف عن الإنجاب في المستقبل.



4. الفصل الرابع :

1.4 العمالة :

أن النفاذ والوصول إلى فرص عمل من قبل أفراد المجتمع ومدى مساهمة كل من المرأة والرجل في النشاط الاقتصادي في الوقت الراهن تعكسها المساهمة في قوة العمل ولقد أظهرت نتائج مسح التشغيل والبطالة أن معدل النشاط الاقتصادي في العراق ارتفع من (44.1) في المائة في عام 2003 إلى (49.5) في المائة في عام 2005 وما لبث وان انخفض إلى (46.8) في المائة في عام 2008 وحسب بيانات مسح شبكة معرفة العراق (IKN) لسنة 2011 انخفضت إلى (42.0) في المائة وهي التي أثرت على تذبذب مشاركة الرجل والمرأة في سوق العمل في الريف والحضر خلال الفترة من 2003 إلى 2011 كما انخفضت مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي من (14.2) في المائة عام 2003 إلى (13.0) في المائة عام 2011 .

اختلفت مشاركة المرأة في قوة العمل في الريف في الفترة الماضية غير إنها استقرت في عام 2011 حتى بلغت (14.0) في المائة ومن الملاحظ إن المعدل قليل إذا ما قيس بمعدل الرجال الذي يبلغ (75.0) في المائة ومن ناحية أخرى فإن مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في الريف أعلى من مشاركة المرأة في الحضر فحسب بيانات 2011 بلغ معدل مشاركة النساء في الريف (14.0) في المائة في حين بلغ (13.0) في المائة في الحضر ووفق البيانات فإن الفجوة ما بين الرجال والنساء في المشاركة في النشاط الاقتصادي كبيرة بينهم وهي تزيد عن (50) في المائة وفي سنة 2005 انخفضت عن هذا المعدل حيث كانت الفجوة تبلغ (46.6) في المائة .

وتشير البيانات إلى إن الفجوة بين الجنسين في مدى مشاركة كل من المرأة والرجل في سوق العمل هي أوسع في الحضر منها في الريف حيث بلغت الفجوة بين المرأة والرجل (60.6) في الحضر مقابل (57.7) في الريف عام 2003 وقد انخفض المعدل إلى (57.0) في المائة في الحضر مقابل (51.0) في المائة في الريف عام 2011 .

2.4 الناشطون اقتصادياً حسب القطاع :

تشير بيانات مسح شبكة معرفة العراق (IKN) لسنة 2011 أن توزيع الأفراد العاملين بعمر 15 سنة فأكثر يتوزعون على الأنشطة الاقتصادية بنسب متفاوتة بين ذكور وإناث إذ إن معدلات العاملين في الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك ترتفع في الريف أكثر من الحضر حيث تصل نسبة الإناث العاملات في هذا القطاع إلى حوالي (81) في المائة مقابل (27) في المائة للرجال في الريف وتقل بمستويات عالية في الحضر حيث أن نسبة العاملين في هذا القطاع من الإناث هي (4) في المائة مقابل (2) في المائة للذكور وبشكل عام يمكن القول أن الإناث تشكل القسم الأكبر من العاملين في هذا القطاع إذ تصل نسبة العمل فيها للإناث إلى (30) في المائة مقابل (10) في المائة للذكور.

أما على مستوى قطاع المقالع والتعدين والصناعات التحويلية فنجد أن هذا القطاع ترتفع فيه معدلات العمل في الحضر عن الريف ففي الحضر تصل إلى (7) في المائة مقابل (3) في المائة للذكور والإناث وجدير بالذكر أن معدلات الذكور أعلى من معدلات الإناث في هذا القطاع ففي الحضر تصل معدلات الرجال إلى (7) في المائة مقابل (4) في المائة للإناث وفي الريف تقل بشكل عام إذ يصل معدل الرجال إلى (4) في المائة مقابل (1) في المائة للإناث .

والمتتبع للبيانات يلاحظ بشكل عام أن قطاع العمل في الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي ما عدا الأنشطة الخدمية الأخرى يشكل أعلى نسبة بين الأنشطة والقطاعات الأخرى في العمل إذ يصل الإجمالي إلى حوالي (19) في المائة وهو معدل أعلى من بقية القطاعات في العمل عدا الأنشطة الخدمية الأخرى التي تصل إلى (37) في المائة .

جدول 12: توزيع الأفراد العاملين بعمر 15 سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادي والجنس لعام 2011

توزيع الأفراد العاملين بعمر 15 سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادي والجنس								
النشاط الاقتصادي والجنس	حضر			ريف			إجمالي	
	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إجمالي	ذكور
الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك	4	2	2	81	27	36	10	13
التعدين والمقالع والصناعات التحويلية	4	7	7	1	4	3	6	6
البناء والتشييد	1	17	15	1	19	16	18	15
السكن والغذاء وأنشطة الخدمات (الإقامة)	0	2	2	0	1	1	2	1
النقل والتخزين وأنشطة المعلومات والاتصالات	1	12	10	0	9	8	11	9
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	17	21	20	1	18	16	20	19
أنشطة خدمية أخرى	72	40	44	15	21	20	34	37
الإجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : نتائج مسح شبكة معرفة العراق (IKN) عام 2011

جدول 13: توزيع الأفراد العاملين بأجر بعمر 15 سنة فأكثر حسب حالة العمل (محمي/غير محمي) ، الجنس ، قطاع العمل لعام 2011

قطاع العمل	امراة			رجل			كلا الجنسين		
	عمل محمي	غير محمي	المجموع	عمل محمي	غير محمي	المجموع	عمل محمي	غير محمي	المجموع
قطاع حكومي	98	2	100	97	3	100	97	3	100
قطاع عام/مختلط	54	46	100	34	66	100	37	63	100
قطاع خاص	8	92	100	1	99	100	1	99	100
قطاعات أخرى	13	88	100	2	98	100	3	97	100
الإجمالي	92	8	100	58	42	100	62	38	100

المصدر : نتائج مسح شبكة معرفة العراق (IKN) عام 2011

ومن جانب آخر بين مسح شبكة معرفة العراق (IKN) أن توزيع الأفراد العاملين بأجر بعمر (15) سنة فأكثر حسب حالة العمل (محمي - غير محمي) وتوزيعه على مستوى القطاعات (حكومي - عام أو مختلط - خاص - قطاعات أخرى) أن أعلى نسبة قد تم تسجيلها في القطاع الخاص غير المحمي لكلا الجنسين إذ يصل إلى حوالي (99) في المائة مقابل (1) في المائة للقطاع الخاص المحمي التي تشكل أقل نسبة من جانب آخر .

أعلى نسبة في العمل للرجال كانت قد سجلت في القطاع الخاص غير المحمي وهي (99) في المائة مقابل (1) في المائة للقطاع الخاص المحمي . أما الإناث فقد سجل القطاع الحكومي اعلي معدلات العمل المحمي إذ يصل إلى حوالي (98) في المائة مقابل (2) في المائة للقطاع الحكومي غير المحمي وهي أقل نسبة.

فيما يخص التقسيم حسب امتياز العمل (المساهمة في تمويل التقاعد - منح إجازات سنوية مدفوعة - إجازات مرضية - إجازات أمومة) وتوزيعها وفق القطاعات (الحكومي - عام أو مختلط - قطاع خاص - أخرى) نلاحظ أن أعلى معدل سجل للمرأة في القطاع الحكومي ضمن امتياز المساهمة في تمويل التقاعد بلغ (94) في المائة وهذا ينطبق أيضا بالنسبة للرجال فقط سجلت أعلى نسبة للعمل للرجال في القطاع الحكومي ضمن امتياز المساهمة في تمويل التقاعد الذي وصل إلى (90) في المائة وبهذا فالمرأة تتفوق في المعدلات ضمن هذا التخصص .

جدول 14: نسبة العاملين باجر بعمر 15 سنة فأكثر حسب امتيازات العمل ، الجنس والبيئة لعام 2011

كلا الجنسين				رجل				امراة				امتيازات العمل
أخرى	قطاع خاص	عام/مختلط	قطاع حكومي	أخرى	قطاع خاص	عام/مختلط	قطاع حكومي	أخرى	قطاع خاص	عام/مختلط	قطاع حكومي	
6	3	66	91	6	3	63	90	6	14	82	94	المساهمة في تمويل التقاعد
7	3	61	82	7	2	58	81	7	13	74	87	منح إجازات سنوية مدفوعة
14	4	65	88	12	4	62	87	53	18	78	91	منح إجازات مرضية مدفوعة
12	14	79	92	12	14	79	92	منح إجازات أمومة مدفوعة

المصدر : نتائج مسح شبكة معرفة العراق (IKN) عام 2011

3.4 العمالة الناقصة:

توضح بيانات 2011 ملامح العمالة الناقصة في المجتمع العراقي على مستوى البيئة قد سجل الريف أعلى مستوى للعمالة الناقصة ضمن الفئة العمرية (15-24) سنة للرجل والمرأة إذ بلغ (48) في المائة مقابل (36) في المائة في الحضر . أما على مستوى الجنس فإن معدل العمالة الناقصة بين الإناث أعلى من الرجال فهي بمقدار (51) في المائة للإناث في الريف مقابل (49) في المائة في الحضر ومن جانب آخر تجدر الإشارة إلى أن أعلى مستويات العمالة الناقصة سجلت ضمن الأفراد ذوي التحصيل العلمي المتدني وخاصة الأمية والذين لا يعرفون القراءة والكتابة إذ يصل إلى (39) في المائة وهذا بالطبع ناتج عن عدم امتلاك الخبرة العلمية والمستوى المطلوب للعمل بشكل منتظم .

جدول 15: توزيع الأفراد العاملين بعمالة ناقصة بعمر 15 سنة فأكثر حسب نوع العمالة الناقصة، التحصيل العلمي ، الجنس ، والبيئة لعام 2011

كلا الجنسين			رجل			امراة			التحصيل العلمي
حضر وريف	ريف	حضر	حضر وريف	ريف	حضر	حضر وريف	ريف	حضر	
39	43	36	38	43	36	52	50	54	أمي/يكتب ويقرأ
30	35	27	30	35	27	34	46	33	ابتدائية/إعدادية
20	26	18	19	26	17	25	3	26	دبلوم فأعلى
34	48	19	35	5	19	غير مبين
32	39	29	32	38	29	38	47	34	الإجمالي

المصدر : نتائج مسح شبكة معرفة العراق (IKN) عام 2011

4.4 غير النشطين اقتصادياً :

أظهرت بيانات مسح شبكة معرفة العراق (IKN) لسنة 2011 أن المعدلات متفاوتة بين الجنسين في جانب الأفراد خارج العمل نلاحظ أعلى نسبة للرجال غير النشطين اقتصادياً تتركز في الفئة العمرية (15-24) سنة والذين هم طلاب وغير متفرغين للعمل إذ يصل معدل الخارجين عن العمل إلى (82) في المائة و(96) في المائة من الإناث اللاتي ضمن الفئة العمرية (35-44) سنة هن خارج قوة العمل ويعود السبب بارتفاع معدل الأفراد الخارجين عن العمل ضمن هذه الفئة العمرية إلى أن الإناث في الغالب هن ربوات بيوت متفرغات للعناية المنزلية وإدارة أمور الحياة وعدم امتلاك الوقت للقيام بعمل معين وبهذا يمكن إدراك أن النسبة الأعلى من غير النشطين اقتصادياً تتركز عند الإناث.

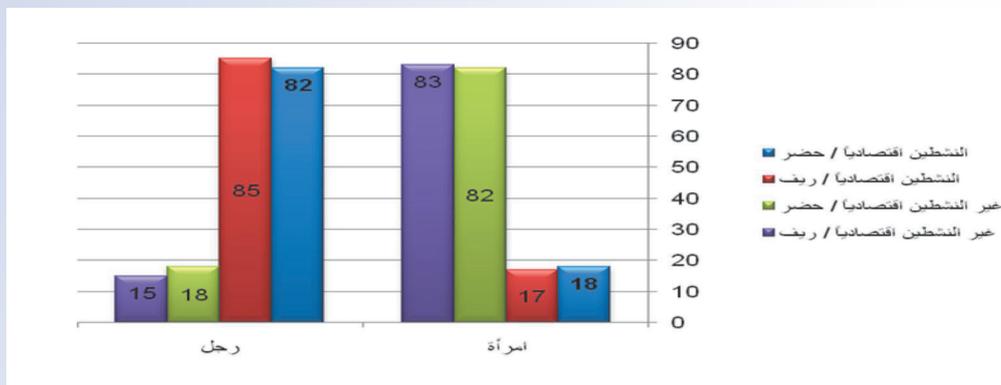
أما على مستوى الحضر والريف فيمكن ملاحظة أن معدل غير النشطين اقتصادياً يرتفع في الحضر أكثر من الريف ولو بفارق قليل نسبياً ففي الحضر يصل معدل البطالة لرئيس الأسرة إلى حوالي (25) في المائة مقابل (20) في المائة في الريف ويرجع السبب في هذا التفاوت إلى أن المعدلات بين الحضر والريف اعتماداً على سكان الريف على الزراعة وابتعادهم عن الأعمال التجارية ودوائر الدولة ومن جانب آخر أن للهجرة من الريف إلى المدينة لها دور في ارتفاع عدد الأيدي العاملة وقلة وانخفاض فرص العمل في الحضر .

جدول 16: مؤشرات على مستوى رب الأسرة حسب الجنس والبيئة لعام 2011

مستوى التفصيل	امرأة			رجل			كلا الجنسين		
	حضر	ريف	حضر وريف	حضر	ريف	حضر وريف	حضر	ريف	حضر وريف
حالة النشاط الاقتصادي لرب الأسرة									
نشاط اقتصادياً	18	17	13	82	85	84	75	80	76
غير نشط	82	83	87	18	15	16	25	20	24
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100
حالة العمل لرب الأسرة									
يعمل	87	90	86	82	79	77	82	79	78
يعمل بعمالة ناقصة	8	7	11	15	17	20	15	17	20
عاطل عن العمل	5	3	3	3	4	3	3	4	3
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر : نتائج مسح شبكة معرفة العراق (IKN) عام 2011

شكل رقم (7) النشطين وغير النشطين اقتصادياً للمرأة والرجل حسب البيئة والجنس لعام 2011



5.4 البطالة :

توضح بيانات IKN لعام 2011 إلى أن معدل البطالة وصل إلى (8.0) في المائة في العراق بواقع (7.0) في المائة بين الرجال و(13.0) في المائة بين النساء ونلاحظ إن معدل البطالة بين فئة الشباب (15-24) سنة هي الأعلى حيث تصل إلى (18.0) في المائة بواقع (27.0) في المائة بين الشابات و(17.0) في المائة بين الشباب الذكور يليها (7.0) في المائة بين الأفراد الذين أعمارهم (25-34) سنة .

إن معدل البطالة ينخفض بين الذين حصلوا على تأهيل علمي دبلوم فأعلى وصل إلى (6.0) في المائة مقابل (14.0) في المائة من بين النساء اللواتي حصلن على تأهيل دبلوم فأعلى .

كما إن البطالة أعلى في الحضر مقارنة في الريف وتتفاوت معدلات البطالة بالنسبة للمحافظات إذ احتلت النسب الأعلى في محافظتي ذي قار والانباء بواقع (17.0) في المائة و(16.0) في المائة على التوالي تليها محافظة ديالى بنسبة (14.0) في المائة وأدنى نسبة للبطالة في محافظة كركوك حيث وصلت النسبة إلى (2.0) في المائة .

جدول 17: معدل البطالة للأفراد البالغين حسب التحصيل العلمي ، المحافظة والجنس لعام 2011

المحافظة	إعدادية فأقل			دبلوم معهد فأكثر			إجمالي	
	امراة	رجل	كلا الجنسين	امراة	رجل	كلا الجنسين	رجل	امراة
دهوك	5	6	6	11	4	7	6	8
نينوى	4	5	5	15	6	8	5	8
السليمانية	20	6	7	11	4	7	5	17
كركوك	0	2	2	11	2	4	2	3
اربيل	15	3	4	2	3	3	3	10
ديالى	28	11	13	31	10	17	11	30
الانباء	12	19	18	8	8	8	17	11
بغداد	18	5	6	14	4	8	5	16
بابل	3	6	5	19	5	10	6	8
كربلاء	17	4	5	19	5	10	4	18
واسط	6	8	8	13	8	10	8	8
صلاح الدين	2	12	10	10	12	12	12	4
النجف	10	5	6	28	7	14	6	16
القادسية	11	11	11	14	10	11	11	13
المتنى	12	14	14	6	12	10	13	8
ذي قار	16	17	17	20	10	13	16	18
ميسان	9	14	14	13	8	10	13	11
البصرة	7	8	8	10	3	5	7	9
الإجمالي	11	8	8	14	6	9	7	13

المصدر : نتائج مسح شبكة معرفة العراق (IKN) عام 2011

5. الفصل الخامس: الحياة العامة (الاقتصادية و السياسية) :

1.5 المشاركة السياسية :

بتطبيق نظام الكوتا في قانون انتخاب المجلس التشريعي ومجالس المحافظات استطاعت المرأة الوصول إلى مراكز متقدمة في الحياة السياسية بعد عام 2003 إذ يحتل العراق المرتبة الأولى من حيث أعلى نسبة للمقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء مقارنة مع الدول العربية الأخرى فقد شهدت تحقيق نسبة تزيد عن (25) في المائة كما مخصص في الكوتا عبر الانتخابات التشريعية السابقة وقد بلغت النسبة أقصاها في سنة 2007 (27.3) في المائة إلا إنها انخفضت في الأونة الأخيرة عما كانت عليه فقد أشارت بيانات التقرير التفصيلي عن عمل مجلس النواب العراقي للشهر (أيار، حزيران، تموز) لسنة 2010 أن نسبة النساء من أعضاء مجلس النواب العراقي هي (25.2) في المائة وهي نسبة قليلة إذا ما قورنت بنسبة الرجال في البرلمان (74.8) في المائة . كذلك تم تمثيل النساء في مجالس المحافظات بواقع (110) عضوة من أصل (440) عضواً .

تم ترشيح ثلاث نساء من أصل (25) في مجلس الحكم الذي تشكل عقب انتهاء النظام السياسي السابق . وبعد تعيين أول حكومة مؤقتة عام 2004 شغلت (6) نساء مناصب وزارية فيها وضمن الحكومة المنتخبة عام 2006 تولت المرأة خمسة مناصب وزارية لكنها لم تحظى إلا بوزارة واحدة في الحكومة المنتخبة لعام 2010 .

ويبلغ عدد النساء في مراكز اتخاذ القرار في القطاع الحكومي بـ (343) امرأة تقريباً من اللاتي يشغلن منصب مدير عام وحوالي ثلث النساء هن بدرجة خبير أو معاون مدير عام ومستشار . لكن بالرغم من التحسن الذي طرأ على نسب تمكين النساء في المناصب القيادية إلا إنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي تحقيقه في رفع نسبة توظيف النساء في العمل الدبلوماسي والقضائي والتعامل بايجابية ودون تمييز عند الترقية والترشيح للمناصب الإدارية العليا . إذ تترأس المرأة حالياً في مجلس النواب أربع لجان برلمانية من أصل (26) لجنة برلمانية وهي لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة ولجنة الصحة والبيئة ولجنة المجتمع المدني ولجنة شؤون الأعضاء وتطوير البرلمان .

تعتبر المرأة قادرة على المشاركة في الحياة العامة من خلال المشاركة في العمل العام وفي مؤسسات المجتمع التنفيذية والتشريعية والتعليمية والاقتصادية وفيما يخص المشاركة السياسية والمجتمعية تعتقد معظم نساء العراق إن على المرأة إن تشارك في الانتخابات وقد بينت نتائج مسح (I-WISH) 2011 (84.8) في المائة من النساء أفادت بأن على المرأة المشاركة كناخبة والقسم الأخر أفدن أن على المرأة المشاركة كمرشحة (67.7) في المائة ويلاحظ إن اتجاه مشاركة النساء بالانتخابات في ازدياد حيث ارتفعت نسبة المشاركة من أقل من النصف في 2005 إلى أكثر من الثلثين في 2010 .

2.5 التمكين الاقتصادي:

يهدف التمكين إلى رفع قدرات المرأة القيادية والإدارية في اتخاذ القرار والتخطيط والتنفيذ حيث أشارت نتائج المسح 2011(I-WISH) لسوق العمل إن (10.9) في المائة من النساء بعمر (15-54) سنة يعملن بأجر وتزداد هذه النسبة في المناطق الحضرية التي قد تصل إلى (12.8) في المائة في حين تنخفض في المناطق الريفية وتصل إلى (6.0) في المائة . وأكثر النساء اللاتي لا يعملن بأجر تبلغ نسبتهن (57.8) في المائة يرجع عدم عملهن لمجموعه من الأسباب الشخصية (عدم الرغبة - الانشغال بتربية الأطفال) وقدرت (17.1) في المائة من النساء عدم توفر متطلبات سوق العمل أي (ليس لها المهارة المطلوبة أو عدم توفر لها تحصيل علمي) .

وفيما يخص الحاجات غير الملباة في مجال العمل أشارت (35.3) في المائة من النساء غير العاملات بأجر باستعدادهن للعمل أن توفرت فرصة مناسبة .

3.5 المساواة بين الجنسين :

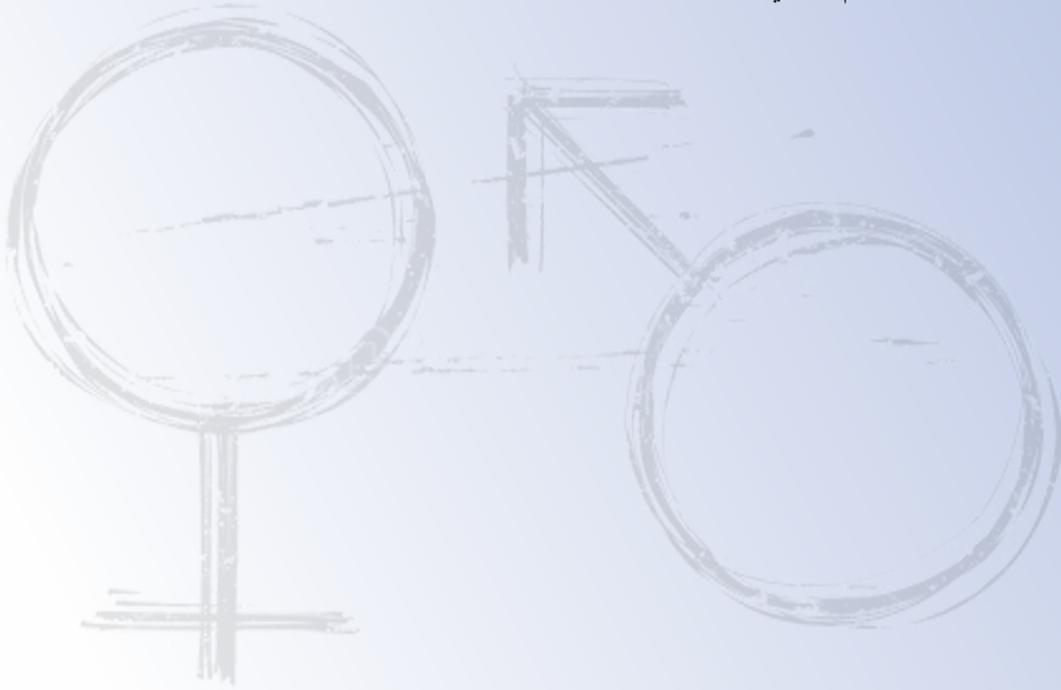
تعني المساواة بين الجنسين أن لا يكون هناك تمييز بين الأفراد على أساس الجنس وبصفة خاصة فيما يتعلق في توزيع الموارد والعائدات وتوفير الخدمات والحقوق والواجبات إضافة إلى المساواة في الفرص والنتائج بين أفراد المجتمع. أفادت (29.5) في المائة من النساء اللاتي بعمر (15-54) سنة بأن الوالدين يميزون بين الذكور والإناث في التربية ولوحظ إن هذا التمييز يرتفع في الريف ليصل إلى (33.4) في المائة والتي يعود السبب فيها بالتأكيد إلى ارتفاع معدلات التخلف والعادات والتقاليد وانخفاض المستوى التعليمي للوالدين غالباً حسب نتائج مسح (I-WISH) لسنة 2011 .

كما رأت (47.8) في المائة منهن بأن هناك تمييز لصالح الذكور في الخروج من البيت و(18.5) في المائة في المصروف

و(20) في المائة يميزون لصالح الذكور في المشاركة في اتخاذ القرار داخل الأسرة. وبعض الآراء تذهب إلى أن النساء والرجال غير متساوون بالحقوق والواجبات بسبب أن (60.4) في المائة منهن يعتقدن أن الرجال يتحملون مسؤولية أكبر و(47.7) في المائة ترى أن الرجال قوامون على النساء بينما (19.2) في المائة من النساء تعتقد بأن القوانين النافذة لا تنصف المرأة.

ومن خلال مسح (I- WISH) أمكن التعرف على طبيعة منظور الرجل للمرأة بما يملكه من معارف وسلوكيات ومواقف تجاهها وذلك عند سؤال الرجال في عمر 18 سنة فأكثر حول اعتقادهم بالدور الرئيسي للمرأة كانت إجابة جميع الرجال تقريباً تنحصر في الدور الأسري للمرأة وعند مقارنة الرجل لقدرات المرأة بقدراته نجد أن أكثرية الرجال يرون في أنفسهم تفوقاً في عدة مجالات منها رئاسة الأسرة (82.1) في المائة وتولي المناصب السياسية العليا (78.2) في المائة وفهم السياسة الدولية والوطنية (75.2) في المائة إلا أنهم يرون أن المرأة أقدر في إدارة شؤون الأسرة الداخلية وتربية الأطفال (70) في المائة.

لوحظ أنه لا يوجد أي مجال كان فيه مستوى التمييز لصالح الإناث أعلى من الذكور فقد أشارت مواقف الرجل تجاه توزيع المسؤوليات داخل الأسرة عن نظرتة لدور المرأة وهامش الحرية الممنوح لها في اتخاذ القرارات وإلى النظرة التقليدية للرجل بشأن مسؤوليات المرأة في البيت والتي تتعلق بالجانب الخدمي في الإطعام والتربية يليها المتابعة والتدريس ولا يوجد لها دور في معالجة المشكلات أو توفير الدعم المادي .



6. الفصل السادس :

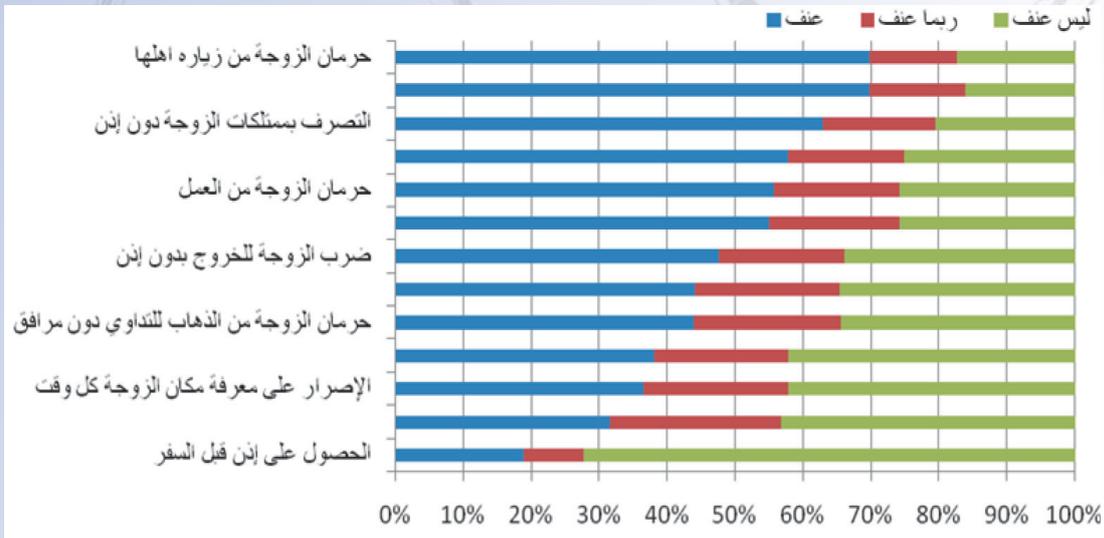
1.6 العنف ضد النساء :



عند النظر إلى فهم المرأة العراقية بعمر (15-54) سنة نلاحظ أن نساء العراق يجمعن على أن الحرمان الاقتصادي والحرمان من ممارسة الحقوق في التواصل مع الأهل والحرمان من ممارسة التعليم وحقوق العمل تشكل عنفاً ضد المرأة حيث صنف أكثر من نصف النساء هذه التصرفات بأنها عنفاً ضد المرأة بينما ترددت ربع النساء في تصنيف ضرب البنت إذا أساءت التصرف أو إذا حرمت المرأة من الذهاب إلى التداوي بدون مرافق بأنه عنف ضد المرأة. وتميل النساء إلى عدم اعتبار الحرمان من المشاركة السياسية والإصرار على معرفة مكان الزوجة في كل وقت وضرب البنت إذا أساءت التصرف والحصول على إذن قبل السفر

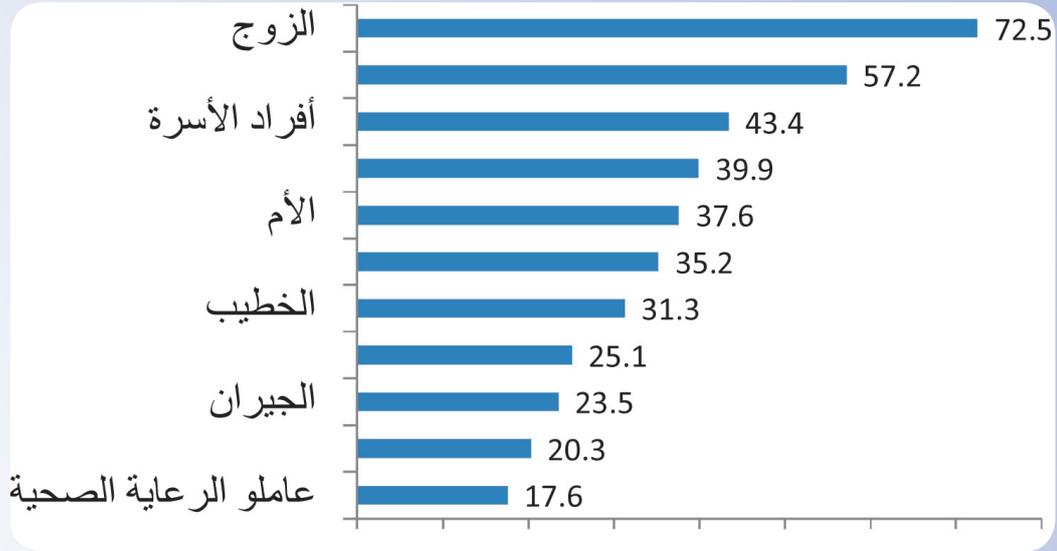
وحرمان الزوجة من الذهاب للمركز الصحي للتداوي بدون مرافق عنفاً ضد المرأة إذ لم يعتبر أكثر من (60) في المائة من النساء أن ذلك عنفاً ضد المرأة.

شكل رقم (8) منظور المرأة العراقية للعنف لعام 2011



وتشير نتائج مسح (I-WISH) إلى تعدد مصادر العنف ضد المرأة، وتعتقد النساء (15-54) سنة أن أهم هذه المصادر هي الزوج يليه الأب ثم أفراد الأسرة الآخرون وهذا يؤكد أن العنف ضد المرأة يأتي في سياق العنف الأسري بشكل عام وأن أية مناهضة للعنف ضد المرأة يتوجب أن تبدأ من المحيط الأسري إذ تتعرض المرأة للعنف من أبيها وأشقائها وأمهاتها ثم يرافقها العنف إلى بيت الزوجية وتقل شكوى المرأة من زملاء العمل وعاملي الرعاية الصحية كمصادر رئيسية للعنف.

شكل رقم (9) نسبة النساء بعمر (15-54) سنة حسب مصادر العنف ضد النساء لعام 2011



العنف الأسري يقع في إطار العائلة ومن قبل احد أفراد العائلة بما له من سلطة أو ولاية وعليه ينتج عنه إلحاق الإيذاء الجسدي المباشر أو النفسي الواضح من أمثلته ضرب واهانة الزوجة والأطفال بأشكال متعددة وقد يقوم بذلك الزوج أو الأب حيث يتمتع الرجل في المجتمعات الأبوية بمكانة وسلطة الأمر الذي يعزز هذه السلطة على المرأة وفرض نفوذه من خلال استخدامه للعنف. من خلال رأي المرأة في العنف الأسري أن عنف الزوج لزوجته يعتبر انتهاك لحقوق المرأة وإحدى أنواع العنف الأسري الذي تتعرض له النساء وعدم وعي المرأة وقلة ثقافتها يساهم في تفاقم هذه الظاهرة التي تنتهك حقوق الإنسان فلا يزال أكثر من نصف النساء في عمر (15-54) سنة يعتقدون أن ضرب الزوج لزوجته مبرر خصوصاً في حالة الخروج من البيت بدون إذن . وتشير نتائج مسح (I-WISH) لسنة 2011 الى ان.

2.6 أهم مصادر العنف ضد المرأة:

الزوج (73) في المائة

الأب (57) في المائة

أفراد الأسرة الآخرون (43) في المائة

وتقل شكاوي المرأة من زملاء العمل (20) في المائة

عاملون الرعاية (18) في المائة .

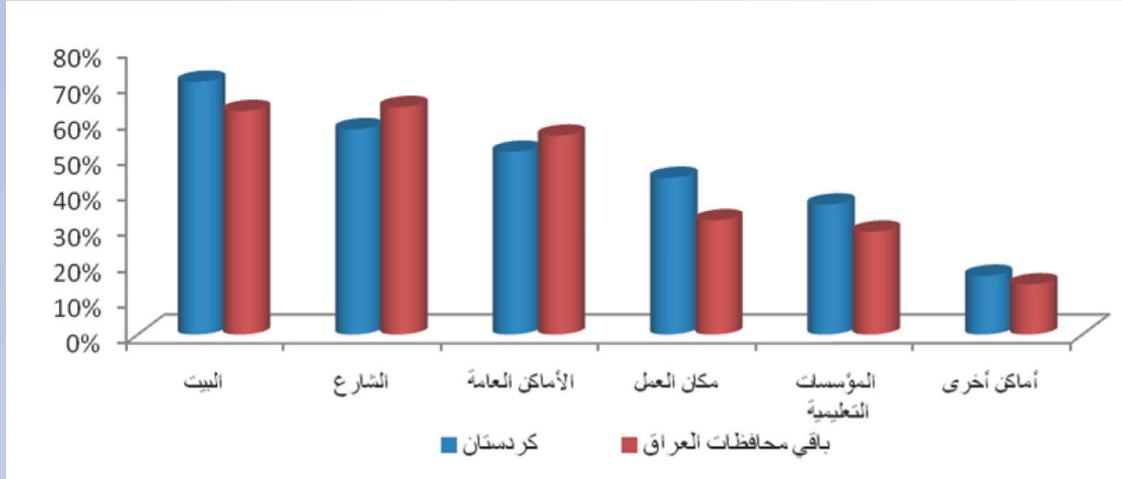
ومن جانب آخر تتعرض حوالي (36) في المائة من النساء المتزوجات لأحد أشكال العنف المعنوي من الزوج فقد تعرضت (23) في المائة لأحد أشكال العنف اللفظي باستخدام الشتائم والحرمان من إظهار العواطف قولاً وفعلاً والإكراه للقيام بعمل معين ضد الرغبة و(9) في المائة العنف الجنسي ويشمل الممارسات ضد النساء في إطار العلاقة الزوجية وإجبارها على المعاشرة الزوجية رغماً عنها.

يعرف العنف الجسدي بأنه سلوك عنيف موجه ضد الجسد يمارس بهدف التعبير عن القوة الجسدية وغالباً ما تكون الضحية هي الشخص الأضعف مثل المرأة من قبل المعتدي الممثل بالزوج أو أي شخص آخر . يترك العنف الجسدي أثرا على الجسم تحدث من خلال جرح أو خدش أو كدمة . وحسب نتائج مسح (I-WISH) هناك (2.3) في المائة من النساء تعرضن إلى إصابة في العين أو الأذن أو جرح عميق أو كسر في العظام أو الأسنان أو الإجهاض لدى الحوامل .

3.6 أماكن العنف :

فيما يخص أماكن تعرض المرأة للعنف أكدت نتائج مسح (I-WISH) حقيقة أن العنف الموجه للمرأة جزء من العنف الأسري على الرغم من تعدد أماكن تعرض المرأة للعنف حيث كان البيت أهم الأماكن التي تتعرض فيها المرأة للعنف بينما كانت المؤسسات التعليمية أقلها وتبين أن هناك امرأة واحدة من بين كل خمسة نساء تتعرض للعنف في الشارع أو أماكن التسوق وتزيد هذه النسبة في الحضر عن الريف وهي أقل في كردستان منها في بقية المحافظات.

شكل رقم (10) أماكن العنف ضد النساء لعام 2011

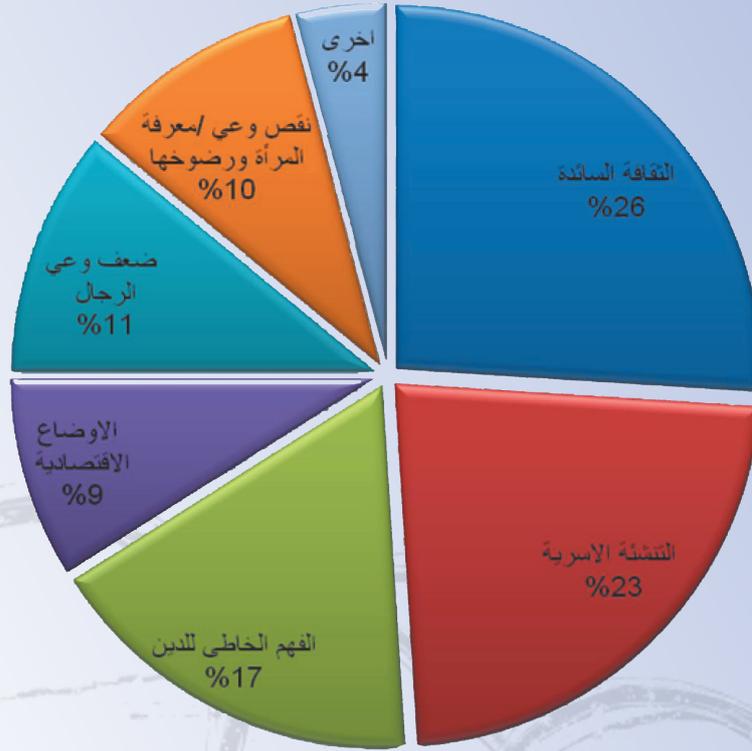


يعد الأهل الحاضنة الرئيسية التي تفكر بها المرأة المعنفة للجوء إليها عند تعرضها لنوع معين من العنف في حين أن هناك نساء يلجأن إلى الأصدقاء وخاصة في كردستان ومن الملاحظ إن أكثر من ثلث النساء بقليل يجدن من المناسب أن تلجأ المرأة للشرطة إذا تعرضت للعنف (36.9) في المائة وتزداد هذه القيمة في إقليم كردستان إلى (48.9) في المائة بالمقارنة مع بقية المحافظات العراقية (34.7) في المائة نلاحظ في المناطق الحضرية أعلى إذ سجلت (38.7) في المائة مقارنة مع المناطق الريفية (32.4) في المائة وتبين أن تقريباً نصف النساء تثق بالشرطة كجهة تلجأ إليها المعنفة والنصف الآخر من النساء لا يثقن بالشرطة كجهة تلجأ إليها المعنفات لأن ذلك يسبب لها فضيحة بينما عزت أقل من الثلث بقليل ذلك لعدم قناعتها بقدرة الشرطة على إيجاد حل وحوالي امرأتين من كل عشرة رأته يمكن استغلال ظروفها من قبل الشرطة .

4.6 أسباب العنف:

حول السبب الرئيسي للعنف الموجه ضد المرأة كظاهرة منتشرة في العراق رأته النساء بعمر (15-54) سنة بأن ذلك يعود بشكل أساسي إلى التقاليد السائدة والتشنج الأسرية الخاطئة يليها الفهم الخاطئ للدين ثم نقص الوعي لدى الرجل والمرأة ونقص معلومات المرأة بحقوقها ورضوخها للأمر الواقع والقبول بالعنف وتؤكد هذه النتائج مرة أخرى أن أي مناهضة للعنف يتوجب أن تبدأ من البيت ومن تغيير سلوكيات ومفاهيم أفراد الأسرة بحقوق المرأة وضرورة مناهضة العنف الموجه ضدها .

شكل رقم (11) الأسباب الرئيسية للعنف



5.6 تقييم الجهد الرسمي لمناهضة العنف ضد المرأة :

فيما يتعلق بتقييم الجهود الرسمية لمناهضة العنف ضد المرأة يلاحظ إن النشاط الذي لمستته النساء بشكل واضح هو من قبل الحكومة في إقليم كردستان حيث حوالي أربع من كل خمس نساء سمعن بمناهضة العنف ضد المرأة من قبل حكومة إقليم كردستان يلي ذلك منظمات المجتمع المدني في كردستان أما في باقي محافظات العراق فعلى الرغم من تصدر الحكومة قائمة الجهات التي تناهض العنف ضد المرأة إلا إن أقل من ثلثي النساء بقليل لم يسمعن بجهود الحكومة في هذا المجال كما لوحظ تدني انتشار مناهضة العنف من قبل الأمم المتحدة في باقي محافظات العراق (26.2%) بالمقارنة مع نشاطها في إقليم كردستان (59.5%) وينطبق هذا الاتجاه على منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية ويقل نشاط جميع الجهات بالريف بالمقارنة مع الحضر لا سيما المنظمات الدولية غير الحكومية.

جدول (18) نسبة النساء اللاتي أفدن بأنهن سمعن عن مناهضة العنف ضد المرأة حسب الجهة

البيئة	حسب المناطق			الجهة
	حضر	ريف	مجموع العراق	
الحكومة	38.2	37.8	38.1	31.2
الأمم المتحدة	34.0	22.8	30.9	26.2
منظمات المجتمع المدني	33.3	22.6	30.3	25.0
منظمات الدولية غير حكومية	25.8	15.7	23.0	17.7

المصدر : نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (I-WISH) عام 2011

6.6 ختان الإناث

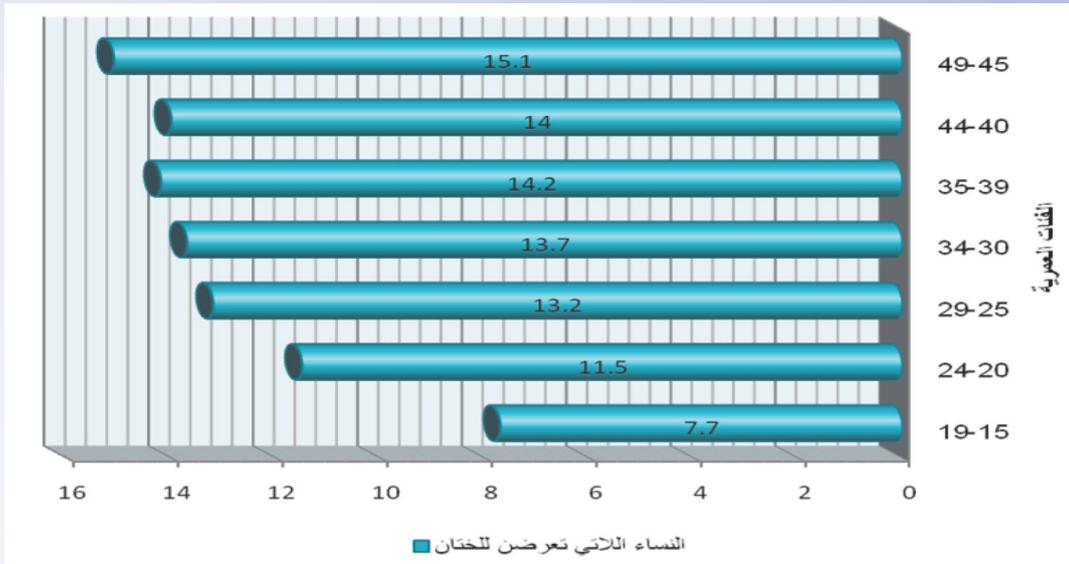
ختان الإناث أو تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية : هو بتر أو إزالة جزء من الأعضاء التناسلية للأنثى إزالة غير كاملة أو بتر جزئي وذلك لأسباب ثقافية أو دينية أو غيرها من الأسباب حيث تعد تلك العادة خطراً على صحة الفتيات والنساء لما لها من آثار ضارة تتسبب في تدهور الصحة الإنجابية والنفسية للضحية وتؤدي الممارسة إلى زيادة عدد وفيات النساء ويؤثر الختان على المرأة من الناحية النفسية حيث يعد اعتداء صارخ على الكيان العضوي والنفسي للفتاة يتم تحت اسم التقاليد وتترك هذه العملية آثار نفسية سيئة ويترتب على ذلك فقدان ثقتهما في الآخرين ويخلق الشعور بالظلم يستمر مع الفتاة طوال حياتها .

حيث أظهرت نتائج مسح (MICS-4) مدى انتشار ختان الإناث في أواسط النساء حيث قدرت (12) في المائة من النساء بعمر (15-49) سنة خضعن لشكل ما من أشكال تشويه أو بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية. وقد تراجعت النسب المئوية من (20) في المائة بالنسبة إلى النساء اللواتي لم يحصلن على تعليم إلى (9) في المائة للنساء اللواتي حصلن على تعليم متوسط أو أعلى . ويبدو أن الممارسة أكثر شيوعاً في إقليم كردستان إذ بلغت (44) في المائة مقابل حوالي (1) في المائة في وسط وجنوب العراق .

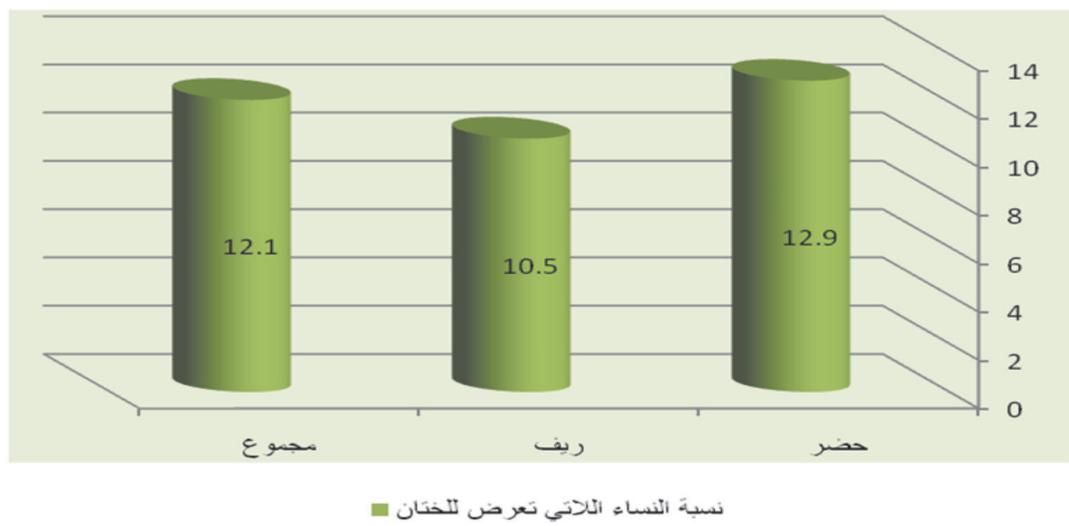
جدول (19) نسبة النساء بعمر (15-49) سنة اللاتي تعرضن للختان ونسبة النساء اللاتي يعتقدن أن تلك الظاهرة يجب أن تستمر أو لا تستمر لعام 2011

توزيع النساء بعمر (15-49) سنة اللاتي يعتقدن إن ممارسة الختان تستمر أم تتوقف							
المجموع	لا تعرف	الأمر يعتمد على	لا تستمر	يجب أن تستمر	سمع عن ختان الإناث	النساء اللاتي تعرضن للختان	
							منطقة السكن
100	6.0	1.2	86.6	6.2	54.2	12.9	حضر
	9.4	1.7	77.1	11.8	41.1	10.5	ريف
							العمر
100	5.8	1.2	86.1	6.9	37.3	7.7	15-19
100	6.5	1.2	85.3	7.0	48.2	11.5	20-24
100	6.8	1.1	84.9	7.2	50.4	13.2	25-29
100	6.9	1.2	84.6	7.4	54.0	13.7	30-34
100	7.5	1.3	82.8	8.4	56.0	14.2	39-35
100	8.0	2.0	80.7	9.2	57.6	14.0	40-44
100	8.7	1.5	79.2	10.7	58.8	15.1	45-49
							التعليم
100	9.0	1.5	70.3	19.1	47.3	20.1	غير متعلمة
100	9.1	1.4	82.1	7.5	41.6	10.2	ابتدائية
100	4.3	1.1	91.5	3.0	60.0	9.3	متوسطة فأعلى
100	14.8	2.5	78.4	4.3	43.7	1.7	غير نظامي
							الختان
100	7.4	1.6	88.9	2.1	42.7	0.0	لم تتعرض للختان
100	5.8	0.4	68.2	25.6	100	100	تعرضت للختان
							مؤشر الثروة
100	9.6	2.0	72.5	15.9	41.5	13.6	أفقر
100	8.2	1.3	78.0	12.5	48.5	16.7	فقير
100	7.1	1.2	83.6	8.1	50.9	15.5	متوسط
100	6.9	1.1	87.3	4.7	50.1	10.4	غني
100	4.4	1.2	92.8	1.7	55.8	5.1	أغنى
100	7.0	1.3	83.9	7.8	49.6	12.1	مجموع

شكل (12) نسبة النساء بعمر (15-49) سنة اللاتي تعرضن للختان حسب الفئة العمرية لعام 2011



شكل (13) نسبة النساء بعمر (15-49) سنة اللاتي تعرضن للختان حسب البيئة لعام 2011





حقوق التصميم و الطباعة محفوظة لدى مديرية المطبعة
الجهاز المركزي للإحصاء 2012
printing.press@mop.gov.iq